

[](http://www.alukah.net/)

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**الخارطة البحثية الأصولية**

1.10

إعداد

**أ.د.عبدالله بن مبارك آل سيف**

البريد الإلكتروني

Abuahmd2@gmail.com

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

النظريات التي قامت عليه الخارطة البحثية:

1. نظرية التسلسل الإجرائي
2. نظرية الزوائد
3. نظرية السلم

المهارات التي يتعلمها الباحث من الخارطة البحثية:

1. مهارة بناء واستخراج عناصر البحث.
2. مهارة الصياغة العلمية.
3. مهارة تحليل النص.
4. مهارة المناقشة.
5. مهارة الاستنباط والاستدلال.
6. مهارة التحقيق العلمي.
7. مهارة الترجيح.
8. مهارة جمع المادة العلمية.
9. مهارة ترتيب المادة العلمية.
10. مهارة استخدام التقنية في البحث.

## فوائد الخارطة البحثية ومميزاتها:

1. استيعاب وشمول جوانب البحث بدقة متناهية من المصادر المتاحة.
2. جودة عالية في البحث وإتقان كبير لجوانبه.
3. اختصار الوقت بصورة كبيرة قد تصل من 50 إلى 90% مع الدقة والجودة بحسب التدريب عليها.
4. سهولة الرجوع في حال الانقطاع.
5. فهم مسألة البحث بدقة تدريجيا والاكتفاء به عن القراءة المسبقة لموضوع البحث.
6. الكتابة في عناصر المسألة جميعها أو أكثرها في وقت واحد.
7. تطبيق المناهج العلمية المعتمدة في الأقسام العلمية.
8. الدقة المتناهية في نسبة الأقوال للعلماء على اختلافها (روايات-أقوال-رجعات-أوجه مذهبية-آراء-اختيارات..الخ).
9. القدرة على عمل أكثر من بحث في وقت واحد وفي أكثر من فن بدون تشتت ذهن أو ضياع وقت.
10. تسهيل وضع عناصر المسائل والمواضيع مع القابلية للزيادة أثناء البحث.
11. التدريب على الصياغة العلمية التخصصية ورفع المستوى اللغوي في الصياغة من خلال محاكاة كلام المتقدمين.
12. معرفة مدى الإنجاز في البحث، والقدرة على تقدير وقت إنجاز البحث المتوقع.
13. الرجوع للمصادر الأصيلة المعتمدة في التخصص وغيره من العلوم ذات العلاقة.
14. معرفة الكتب التي ينقل بعضها من بعض، ومعرفة الأصل منها والفرع، ومعرفة نسبة التكرار بين الكتب والتي قد تصل إلى أكثر من 90%.
15. كثرة المصادر في توثيق عناصر البحث، ووفرة في المراجع والمصادر الأصيلة.
16. التدريب على استخراج ثمرة الخلاف وسببه.
17. تعطي تصورا عن المذاهب الفقهية والعقدية والحديثية والأصولية ومدى عنايتها بالأدلة وبيان نوع الأدلة التي يهتمون بها وطريقتهم في عرض الخلاف والاستدلال والمناقشة.
18. القدرة على التمكن في البحث من أول تجربة.
19. ترتيب الذهن وترتيب الأفكار وتجميع شتات الموضوع وحماية الباحث من التشتت والضياع في بحر متلاطم من الكتب والمعلومات.
20. سهولة الخارطة في التطبيق ووضوحها حيث صممت على شكل سلم متدرج الخطوات يصعد بالباحث لأعلى الدرجات.
21. تساعد على تركيز البحث واختصاره بدون تكرار.
22. الخارطة تجعل الباحث يبدأ في البحث مباشرة وتكسر حاجز الكتابة والهيبة من بداية البحث، والبداية أصعب شيء على الباحث.
23. تهيئة العقل لفهم المسألة ذهنيا فهما دقيقا واستيعابها والإلمام بكل جوانبها.
24. التهيئة للتحقيق والتحرير العلمي والإضافة العلمية.
25. جمع المراجع أمام الباحث وتسهيل التعامل معها بسلاسة.
26. تحبب البحث العلمي للباحث وتجعله نوعا من المتعة الشيقة وتحفز على الإنجاز.
27. تعلم منهجيات البحث العلمي وطرقه وأساليبه أثناء التطبيق بسلاسة ووضوح.
28. تساعد في بحث المسائل المعاصرة وتأصيلها بدقة عالية.
29. تشمل البحوث النظرية جميعها.
30. تتحول الخارطة إلى حجر أساس لكل من تدرب عليها وتصبح طريقته المفضلة في البحث في الغالب بحسب تقارير المستفيدين.
31. تختصر على المدرسين شرح البحث العلمي للطلاب بطرق ممتعة وسلسلة.
32. سرعة جمع المعلومات وصياغتها خصوصا للمبتدئين.
33. طريقة مختصرة لتذييل الهوامش وتوثيق المعلومات والنسبة.
34. تنظيم المعلومات المبعثرة من كتب شتى.
35. تنمي الدورة مجموعة من المهارات العلمية مثل تحليل النص والاستنباط والمناقشة والصياغة وغيرها.

والمتوقع أن من استخدم هذه الطريقة في التأليف فسيكون كتابه أوسع وأشمل كتاب في المجال وأكثره فائدة وتحريرا وتحقيقا وفوائد، وسيكون أكثرها دقة بإذن الله في حال تطبيقها باحترافية.

**طريقة العلماء المتقدمين في البحث وعلاقتها بالخارطة:**

من خلال تتبعي لكتب السيوطي رحمه الله وأسلوبه في التأليف يظهر أنه يستخدم الطريقة نفسها، بدليل أنه صنف التحبير في علوم القرآن قبل أن يطلع على البرهان في علوم القرآن للزركشي فلما اطلع عليه ألف الإتقان، والذي صار أوسع كتاب في علوم القرآن، ويلحظ على كتب السيوطي الاستيعاب المذهل والسعة فقلما يؤلف في فن إلا صار كتابه أوسع كتاب في الفن وأشمله وأدقه وأكثره مسائل، وصار عمدة في التخصص مثل كتابه تدريب الراوي والأشباه والنظائر في القواعد والأشباه والنظائر النحوية والإتقان في علوم القرآن وغيرها.

**يسير الباحث على الخطوات التالية ويكتب تقرير الإنجاز أمام كل خطوة**

**تنبيه:**

**المؤلفات في أصول الفقه لها مدرستان:**

**الأولى: مدرسة الجمهور وتسمى مدرسة الشافعية أو المتكلمين.**

**المدرسة الثانية: مدرسة الحنفية.**

مرحلة تمهيدية: جمع المصادر والمادة الإلكترونية:

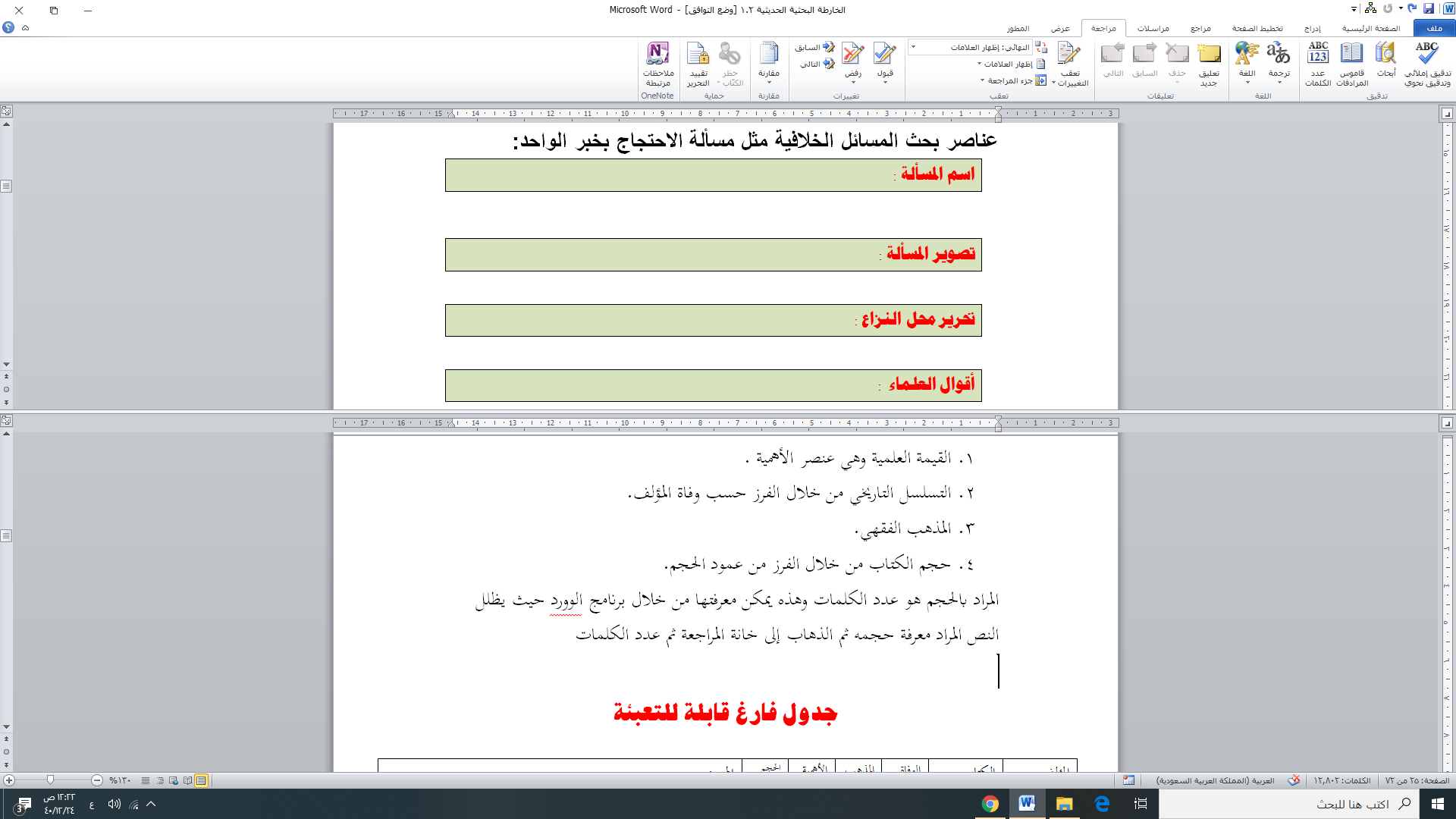
|  |  |
| --- | --- |
| المرحلة التمهيدية: | تقرير الإنجاز |
| 1. حصر المصادر التي تكلمت عن الموضوع من خلال |  |
| 1. كتابة الكلمات المفتاحية في محركات البحث والبرامج العلمية مثل المكتبة الشاملة وجامع الفقه الإسلامي والمواقع العلمية المتخصصة (انظر: قائمة المواقع العلمية في نهاية الملف ) ومثالنا التطبيقي هنا: صلاة الجماعة |  |
| 1. نقل النصوص من هذه المواقع الإلكترونية أو من البرامج |  |
| 1. إذا كان الكتاب مصورا إلكترونيا على صيغة بي دي إف ولم تستطع تحويله إلى نص إلكتروني قابل للمعالجة فقم بتصوير الشاشة من حاسبك من خلال زر التصوير في لوحة المفاتيح (print screen) |  |
| 1. ثم يستخدم معه برامج تحويل البي دي إف إلى نصوص إلكترونية قابلة للتعديل (انظر آخر الملف ) |  |
| 1. ترتب الكتب حسب السعة وكثرة المادة فيجعل أول كتاب في المرحلة الأولى هو أوسعها مثل البحر المحيط للزركشي كما في مسألتنا ثم بقية كتب مدرسة الجمهور ثم كتب مدرسة الحنفية. 2. أما في الدراسات التحليلية أو دراسة القضايا فترتب حسب سعة الكتب المعاصرة التي تناولت الموضوع وتستخرج لها عناصر خاصة للبحث |  |
| 1. تنقل النصوص إلى مواضعها الصحيحة من الخارطة حسب المذهب والترتيب. |  |

**جدول مفرغ لوضع المادة الإلكترونية فيه بحيث يعطيك عدة خيارات في ترتيب الكتب المراد التعامل معها في الخارطة:**

الباحث مخير في ترتيب الكتب بحسب:

1. القيمة العلمية وهي عنصر الأهمية.
2. التسلسل التاريخي من خلال الفرز حسب وفاة المؤلف.
3. المذهب الفقهي.
4. حجم الكتاب من خلال الفرز من عمود الحجم.

المراد بالحجم هو عدد الكلمات وهذه يمكن معرفتها من خلال برنامج الوورد حيث يظلل النص المراد معرفة حجمه ثم الذهاب إلى خانة المراجعة ثم عدد الكلمات



جدول فارغ قابلة للتعبئة

وضع الجدول بعد المرحلة التمهيدية

## يتم تعبئة الجدول أدناه ثم يستفاد منه في الكتابة العلمية وفق مراحل الخارطة

| المؤلف | الكتاب | الوفاة | المذهب | الأهمية  حيث 1 الأهم | الحجم | المحتوى |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |

**المرحلة الأولى:**

|  |  |
| --- | --- |
| **العمل** | **تقرير الإنجاز** |
| **المرحلة الأولى: مرحلة بناء هيكل المسألة من خلال:**  **التطبيق في مسألة خلافية أصولية من كتاب موسوعي يسير على مذهب الجمهور (نختار البحر المحيط للزركشي على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر-نطبق على مسألة دلالة الأمر وما تقضيه)** |  |
| الحصول على نص إلكتروني دقيق ووضعه في ملف أو طباعته من الكتاب في الوورد |  |
| اختيار أوسع كتاب في الفن كالبحر المحيط للزركشي مثلاً |  |
| نقل نص المسألة الخلافية في ملف وورد من البحر المحيط (مثال: مسألة الخلاف في دلالة الأمر على الوجوب: يوجد نصوص هنا في نهاية الملف للتطبيق عليها) |  |
| تقسيم شاشة الوورد إلى قسمين من خلال: عرض ثم انقسام  (الخيار الثاني فتح ملفين واختيار من عرض ترتيب الكل ثم ترتب الملفين رأسيا أو أفقيا كما تشاء). |  |
| وضع عناصر بحث المسألة في الشاشة السفلى (عناصر بحث المسألة بعد الجداول في أسفل الملف )وملف المسألة من كتاب البحر المحيط في القسم الأعلى من الشاشة |  |
| سيكون عندنا شاشة منقسمة في وورد: الأولى: مادة المحتوى من البحر المحيط في دلالة الأمر على الوجوب.والشاشة الثانية في الأسفل: وفيها عناصر بحث المسألة. |  |
| تكوين عناصر بحث المسألة:تستخرج العناصر من النص المنقول فكلما صلح شيء منها ليكون عنصرا مستقلا فيوضع له عنوان مستقل –   * زيادة العناصر كلما ظهر لك شيء من خلال النقل. * والعناصر تختلف من موضوع لموضوع مثل التعريف والأركان والشروط والأنواع ونحوها. * هناك عناصر مقترحة بعد الجداول مباشرة. * هناك شرح للعناصر في نهاية الملف. * من مصادر تكوين العناصر: الرسائل الجامعية المشابهة لبحثك مثال: لو كان بحثك حول جهود السعدي في تقرير العقيدة فيمكنك الاستفادة من رسالة: جهود ابن تيمية في تقرير العقيدة من حيث العناصر الموجودة فيها، فالرسائل مصدر ثري للعناصر النموذجية. |  |
| نقوم بقراءة نص البحر المحيط قراءة دقيقة تحليلية:تحلل عناصره وما يشتمل عليه من الأدلة والمناقشات والأقوال وغيرها، ثم ننقل بالنص منها ما يتعلق بكل عنصر في موضعه من عناصر بحث الموضوع بطريقة القص واللصق ونضعها في النصف الثاني من الشاشة في عناصر بحث المسألة الموجودة في هذا الملف(العناصر موجودة تحت بعد الجداول باسم عناصر بحث المسألة).  مثال:  الأقوال توضع في عنصر الأقوال  نسبة الأقوال توضع في عنصر نسبة الأقوال  الأدلة توضع في مكانها وهكذا بقية العناصر  تنقل من الشاشة فوق إلى الشاشة السفلى التي فيها عناصر بحث المسألة  (الخيار المقترح قص ولصق لكن إن شئت استخدمت النسخ بدل القص لتستفيد منه لاحقا أو يكون لديك ملف آخر احتياطي وتستخدم القص واللصق) |  |
| **توثيق كل النقولات من البحر المحيط في الحاشية:**  نقوم بتوثيق كل نقل مهما كثر من **البحر المحيط** ونضعه في الحاشية السفلية (لتسهيل الأمر ندرج حاشية سفلية فارغة ونضع فيها اسم الكتاب والجزء والصفحة ثم ننسخ هذه الحاشية من خلال نسخ الرقم في المتن ثم لصقها في المواضع التي تحتاج لتوثيق كلها وهي ستكون كثيرة في البداية ثم تقل شيئا فشيئا لوجود تكرار بين الكتب المنقول منها). |  |
| **لابد من التعامل مع نص البحر المحيط للزركشي كاملا بالنقل والترحيل إلى العناصر حتى يختفي، وإن كان هناك نصوص ليس لها مكان في العناصر فتكون لها عناصر جديدة، وإن لم يكن لها علاقة بعناصر البحث فتحذف مثل الاستطراد أو ما لا يفيد في تحرير المسألة، وسوف نلاحظ في النهاية أن نص البحر المحيط للزركشي من الملف الأول اختفى ولم يبق منه شيء لأننا نقلنا كل جملة لموضعها المناسب من عناصر بحث المسألة أو حذف ما لا فائدة منه.** |  |
| تضاف المناقشات مع الأدلة مع توثيقها في الحاشية. |  |
| تضاف مع الأدلة أوجه الدلالة بعد النص مباشرة مع توثيقها في الحاشية. |  |
| يفضل وضع لون أصفر فوق كل نقولات المغني لتعرف أنها تحتاج لإعادة صياغة لاحقا، ويفضل أيضا وضع لون خاص لكل كتاب تنقل منه لأجل أن تعرف الكتب وتفرق بينها، ويفضل وضع لون أحمر على ما فيه إشكال أو لم يعرف عنصره المناسب ويحتاج لحل لاحقاً ويمكنك إضافة ألوان أخرى لأسباب أخرى |  |
| التوثيق لابد أن يكون دقيقا شاملا لكل نقل ثم النقل إن كان بالمعنى فيكتب (ينظر أو انظر) وإن كان بالنص فبدون (انظر). |  |
| طريقة التوثيق النموذجية:البحر المحيط: (131/3.( نقطتان ثم قوسان بينهما شرطة مائلة: الجزء ثم الصفحة). |  |
| ليس مطلوبا تخريج الحديث في هذه المرحلة. |  |
| الآيات لاتوثق بحاشية سفلية ويكتفى بعزوها في المتن كما سيأتي، وهناك من يرى وضعها في الحاشية بحاشية مستقلة، وهذا فيه نظر لما فيه من التطويل وتضخيم الحواشي.والمسألة سهلة. |  |
| الأحاديث لاتحتاج لتوثيقها من البحر المحيط لأننا لاحقا سوف نوثقها من كتب السنة مباشرة إلا إذا كان الحديث أو الأثر ليس في كتب السنة والآثار فيكتب (وذكره الزركشي في البحر المحيط ولم أجده في كتب السنة أو الآثار) |  |
| التوثيق لابد أن يكون دقيقا شاملا لكل نقل من المغني ولو تكرر فمثلا: عند نقل نسبة الأقوال للعلماء يوثق كل نقل عن عالم بحاشية مستقلة ولايكتفى بحاشية واحدة للعلماء جميعهم فهذا خطأ،فكل نقل عن عالم يوثق بحاشية مستقلة. |  |
| 1. نستفيد في بناء عناصر المسألة من الكتب المعاصرة لأنها سارت على منهج علمي مستفاد مما سبق وهي أكثر تنظيما. |  |

|  |  |
| --- | --- |
| **المرحلة الثانية: تغذية هيكل المسألة من خلال:**  **التطبيق على مذهب الجمهور من ثلاثة كتب أخرى من الكتب المهمة والقوية لدى مدرسة الجمهور** | **تقرير الإنجاز** |
| في هذه المرحلة نكمل ملف البحر المحيط ونغذيه بالمصادر الجديدة. |  |
| المعلومة إن كانت موجودة سابقا من البحر المحيط نزيدها توثيقا من المصدر الجديد بالجزء والصفحة بجوار كتاب البحر المحيط في الحاشية ثم نحذف المعلومة مع بقاء توثيقها؛ لأنها مكررة، وإن لم تكن المعلومة موجودة في البحر المحيط فننقل المعلومة تحت العنصر الصحيح المناسب لها (عناصر بحث المسألة )ثم نوثقها من مصدرها بالجزء والصفحة. |  |
| نريد في هذه المرحلة الانتهاء من توثيق المسألة من الكتب التي تسير على مذهب الجمهور |  |
| اختر ثلاثة كتب على مذهب الجمهور، ونختار من كل مذهب كتابا يمثل مذهبا فقهيا من الكتب الهمة لديهم مثل:  الحنابلة:  العدة في أصول الفقه لأبي يعلى.  المالكية:  إحكام الفصول في أحكام الفصول للباجي ت 474 هـ.  مدرسة الحنفية:  أصول السرخسي.  أما الشافعية: فسبق أخذ كتاب البحر المحيط.  هناك كتب أخرى وضعت للفائدة لمن أراد مزيد تطبيق على المسألة وهي:  الشافعية:   1. البرهان للجويني. 2. التبصرة في أصول الفقه 3. قواطع الأدلة في الأصول. 4. إحكام الأحكام للآمدي. 5. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكي. 6. المعتمد في أصول الفقه لمحمد بن علي بن الطيب البصري.   كتب المالكية:   1. إيضاح المحصول من برهان الأصول للمازري. 2. [تنقيح الفصول في علم الأصول](https://riyadhalelm.com/play.php?catsmktba=8196) للقرافي. 3. مذكرة أصول الفقه للشيخ الشنقيطي. 4. المحصول في أصول الفقه لأبي بكر بن العربي ت 543 هـ. 5. تقريب الوصول إلى علم الأصول لأبن جزئ المغربي ت 741 هـ.   كتب الحنابلة:   1. روضة الناظر لابن قدامة. 2. شرح مختصر الروضة للطوفي. 3. الكوكب المنير للفتوحي. 4. القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام- البعلي. 5. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل- ابن بدران 6. المسودة في أصول الفقه لآل تيمية. 7. مختصر ابن الحاجب بشرح الرهوني. 8. مراقي السعود للعلوي الشنقيطي بشروحه المختلفة وهي منظومة في الأصول.  الكتب على مدرسة الحنفية:  1. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام لعبدالعزيز البخاري، دار الكتاب الإسلامي. 2. أصول البزدوي - كنز الوصول الى معرفة الأصول لعلي بن محمد البزدوي الحنفي. 3. أصول السرخسي-المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر. 4. أصول الشاشي-المؤلف: أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبو علي.   وللاستزادة راجع هذا الرابط:  <https://www.alukah.net/culture/0/57688/> |  |
| سيكون عندنا شاشتان في وورد كالسابق: الأول: محتوى المسألة.والثاني: اسمه عناصر بحث المسألة |  |
| احصل على نص إلكتروني دقيق لهذه الكتب أو أعد طباعته بنفسك أو صوره إذا كان إلكترونيا من خلال تصوير الشاشة (أمر print screen ) من لوحة المفاتيح |  |
| نبدأ بكتاب كتاب العدة لأبي يعلى ونعمل فيه مثل ما عملنا مع البحر المحيط |  |
| ثم نقوم بعملية ترحيل وقص ولصق إلى ملف عناصر بحث المسألة |  |
| ثم نقوم بتوثيق النقول عنه ولو كان كلمة واحدة |  |
| إذا كانت المادة موجودة في البحر المحيط سابقا فنكتفي بمجرد زيادة التوثيق فقط ونحذف النص الموجود في كتاب العدة لأبي يعلى في الوورد. |  |
| نكتب في التوثيق في الحاشية كالتالي: البحر المحيط: (3/131)، وانظر: العدة لأبي يعلى: (3/66) مثلا. |  |
| الكتب في الحاشية ترتب حسب وفاة المؤلف فإذا كان أحدهما متقدما على الآخر فنقدم المتقدم في التوثيق ونؤخر المتأخر. |  |
| نكرر ذلك في كل المسائل المنقولة من كتاب العدة لأبي يعلى حتى ننتهي منه كاملا ونجرده جردا دقيقا.  سوف نكتشف أن مادة كتاب العدة لأبي يعلى المنقولة اختفت من ملف الوورد الأول وتم نقلها بنصها أو على الأقل التوثيق منها كزيادة توثيق إلى الشاشة السفلى. |  |
| ثم نكرر هذه الطريقة بحذافيرها في بقية كتب المذاهب الثلاثة من مدرسة الجمهور |  |
| إن شئت أن تزيد مراجع أخرى فلابأس وفي آخر الملف مجموعة من النقولات من كتب متنوعة ومن مذاهب مختلفة. |  |
| يفضل تنويع المصادر في هذه المرحلة فيؤخذ كتاب أصول أو أكثر من كل مذهب فقهي بحيث يشمل المذاهب الأربعة وكتبهم الأصولية |  |
| لايصح الإحالة لكتب مذهب آخر مع إمكانية الرجوع لكتب المذهب نفسه ووجودها. |  |

|  |  |
| --- | --- |
| **المرحلة الثالثة: التطبيق على مدرسية الحنفية الأصولية:** | **تقرير الإنجاز** |
| في هذه المرحلة نطبق الطريقة نفسها على مذهب الحنفية |  |
| نختار ثلاثة كتب من الكتب المهمة التي توسعت في المسألة محل البحث من كتب أصول الحنفية مثل أصول السرخسي والفصول في الأصول، للجصاص، وكشف الأسرار للبخاري والتقرير والتحبير |  |
| الزيادة على هذا العدد يرجع للباحث إن شاء زاد بحسب ما يقتضيه البحث، ويوجد قائمة بالكتب المناسبة في آخر الملف.  وفي هذا الرابط:  <https://www.alukah.net/culture/0/57688/> |  |
| نطبق في منهج الحنفية مثل ما طبقنا على مذهب الجمهور |  |
| تضاف المعلومات الجديدة من هذه الكتب على ملف البحر المحيط الأول. |  |
| إذا كانت المعلومة جديدة تضاف مع توثيقها بالجزء والصفحة. |  |
| إذا كانت مكررة فتضاف لزيادة التوثيق. |  |
| إذا كانت المسألة الأصولية تفرد بها مذهب فقهي كأصل لديهم فتوثق من كتب أصول مذهبهم إن وجد وإلا فمن كتب مذهب الجمهور (المسمى طريقة الشافعية) |  |
| في هذه المرحلة سوف نوثق أقوال المذاهب من كتبهم مباشرة فإن وجدنا التوثيق من كتبهم في نسبة الأقوال فنحذف حينها إحالة البحر المحيط في هذه المرحلة. |  |
| توثيق الأقوال عن الصحابة والتابعين والعلماء يكون بتوثيق قول عالم بحاشية مستقلة، ومن الغلط وضع حاشية سفلية واحدة للجميع، لأنه يحتاج لاحقا تخريج كل نسبة لصحابي أو تابعي من كتب الآثار ودراسة سندها ومدى صحته، وهذا يحتاج لحاشية مستقلة لكل واحد، فإن لم تجده في كتب الآثار فتقول (ونسبه في البحر المحيط له ولم أجده في كتب الآثار) |  |
| كل معلومة ولو كانت كلمة واحدة من قيد أو شرط أو نحوه تعتبر إضافة تستحق النقل للمسألة وتقييدها وتوثيقها بحاشية مستقلة |  |
| إن لم نجد المعلومة في كتب المذاهب الأخرى نقول نسبها في البحر المحيط للمذهب الفلاني في الحاشية ويبقى توثيقها. |  |

|  |  |
| --- | --- |
| **المرحلة الرابعة: التحقيق العلمي وإعادة الصياغة والإضافة العلمية:** | **تقرير الإنجاز** |
| ارجع للمسألة وابدأ في عملية إعادة الصياغة بصورة نهائية في كل البحث. |  |
| إعادة الصياغة سوف تزيد مهارتك في الصياغة العلمية المتخصصة، ويتم ذلك من خلال محاكاة العلماء في الصياغة والاستفادة مصطلحاتهم وتراكيبهم وكلماتهم وجملهم وإعادة صياغتها بأسلوبك الخاص، وهذه تحل عقبة الصياغة التي يعاني منها الباحثون في بدايات البحوث |  |
| وجه الدلالة: بعضه منصوص عليه، وتم نقله وتوثيقه في موضعه، وبعضه نجتهد في بيانه من النصوص بحسب القدرة. |  |
| ناقش الأدلة من عندك وقل:ويمكن أن يناقش ثم أجب عن هذه المناقشة إن وجدت وقل:(ويمكن أن يجاب عنه) ثم اعترض وأجب عن الاعتراض إن وجد.  إذا كانت المناقشة منقولة عن غيرك يكتب (ونوقش )  وإن كانت من عندك فقل (ويمكن أن يناقش )  وهكذا في الجواب عن المناقشة (ويجاب عنه –ويمكن أن يجاب عنه) |  |
| من التحقيق العلمي: إذا لم تجد المسألة في كتب مذهب من المذاهب الأربعة فخرج على قواعدهم وأصولهم وفق أصول التخريج المعتبرة |  |
| تحرير محل النزاع يحتاج إلى تأمل النص وسوف نجده لو تأملناه وهو مواضع الاتفاق بين الفريقين أو ما كان محل إجماع. |  |
| انقل سبب الخلاف إن كان موجودا بلفظه أو معناه من الكتب التي نقلت منها، وخاصة الكتب المعنية بسبب الخلاف، وكذلك الرسائل العلمية التي تعنى بهذا، ومن مظان سبب الخلاف النظر في الأدلة لمعرفة سبب الخلاف. |  |
| عرض الأقوال يتم حسب الاتجاه الفقهي ومن الخطأ عرض الأقوال حسب المذاهب الفقهية |  |
| في هذه المرحلة تحتاج الرجوع لكتب المحققين من أهل العلم لبيان الراجح ممن عني بالدليل والترجيح حسب الدليل |  |
| ارجع في هذه المرحلة للكتب المعاصرة (الرسائل العلمية أو الكتب المستقلة أو الأبحاث العلمية)التي بحثت المسألة واستفد منها في بيان وجه الدلالة والمناقشات وغيرها ووثق كل ما تنقله منها واحرص على الرسائل العلمية بالذات، ووثق كل ما تنقله منها واحرص على الرسائل العلمية وكتب العلماء المحققين. |  |
| رجح في هذه المرحلة بعد اتضاح المسألة لك إن اتضح لك الراجح  ثم نحدد نوع الخلاف هل هو لفظي أو معنوي، والمعنوي: ما له ثمرات فقهية ثم نبين الثمرة الفقهية. |  |
| تصوير المسألة يحتاج إليه إذا كانت المسألة من المسائل الغامضة والمشكلة في الفهم، وقد تشكل على القاريء |  |
| اجتهد في الإضافة العلمية في كل عنصر من عناصر المسألة مما تحتاجه المسألة أو القاعدة. |  |
| اجتهد في التحقيق العلمي للمسألة من خلال تحرير المشكل وتوضيح الغامض والاستدراك والتعقب والإجابة على الشبهة والمناقشة العلمية كل ما يرد مما يحتاج لذلك |  |
| تجنب الأقوال الشاذة في معرض عرض الخلاف لأن مناهج الأقسام العلمية تنص على تجنب الأقوال الشاذة المخالف للإجماع أو المنسوبة للفرق الضالة |  |
| الكتب المصورة عن المطبوع تساوي المطبوع في الدقة ولافرق بينها، وهنا يمكنك الاستفادة من نسخة الشاملة التي فيها إضافة للكتب المصورة وهي النسخة المكية |  |
| إذا انتهيت من مسألة معينة في البحث تعمل في بقية المسائل مثلما عملت في الأولى حتى تنتهي من جميع مسائل البحث. |  |
| النقل من الإنترنت لايغني عن الرجوع للأصول لأنها لم تعتمد حتى الآن في الجامعات مصدرا موثوقا باستثناء المواقع الرسمية للعلماء والجهات الرسمية.  أما الكتب المصورة فهي في قوة المطبوع لأنها صورة عنه. |  |

|  |  |
| --- | --- |
| **المرحلة الخامسة: التكميليات والتحسينيات البحثية:** | **تقرير الإنجاز** |
| نعزو الآيات للمصحف الشريف كما يلي: سورة البقرة رقم السورة (2) آية (12) ونحو ذلك.  الآيات لاتوثق بحاشية سفلية ويكتفى بعزوها في المتن، وهناك من يرى وضعها في الحاشية بحاشية مستقلة، وهذا فيه نظر لما فيه من التطويل وتضخيم الحواشي.والمسألة سهلة. |  |
| نختار للآيات القرآنية: خطوط المصحف العثماني من خلال تحميل خطوط المصحف من هنا  <https://www.qurancomplex.gov.sa/> |  |
| نخرج الأحاديث من كتب التخريج المعتمدة في تخريج الأحاديث (ارجع للاستزادة إلى: **الخارطة الإرشادية لتخريج الأحاديث النبوية لغير المتخصصين** في قوقل). |  |
| إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فيكتفى بالعزو لهما بدون الحاجة لبيان درجته. |  |
| إن لم يكن فيهما فتحتاج إلى تخريجه وعزوه لكتب السنة والمسانيد وبيان درجته وصحته من شروح الأحاديث ومن أحكام المحدثين. |  |
| إن وجدت الحكم على الحديث أو الأثر فوثقه وإن لم تجده فلابد من البحث في السند وبيان درجته من خلال دراسة الإسناد، ومن لم يعرف فيستعين بمتخصص. |  |
| توثيق الحديث: يذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث والكتاب والباب ورقم كل منهما. |  |
| نوثق الآثار من كتب الآثار المسندة مع بيان درجتها |  |
| إن وجدت الأثر والحديث في كتب الحديث والمسانيد فوثقه منها واحذف إحالة البحر المحيط |  |
| إن لم تجده فيها فاكتب نسبه في البحر المحيط لفلان ولم أجده، وكذلك الآثار. |  |
| شرح الغريب الوارد في النص الفقهي المنقول /  إن كان من المصطلحات الفقهية فمن كتب لغة الفقه.  وإن كان من المصطلحات اللغوية العامة فيرجع لكتب اللغة كاللسان والقاموس والعين وتاج العروس.  وإن كان من الاشتقاقات فمن كتب التصريف.  وإن كان نحويا فمن كتب النحو.  فتوثق كل مسألة من مظانها  (**انظر: في أسفل الملف: خطوات التعريف اللغوي** ) |  |
| غريب القرآن يرجع لغريب القرآن ومفردات القرآن |  |
| غريب الحديث يرجع فيه للكتب المتخصصة في غريب الحديث ثم يمكن الاستفادة من شروح الحديث وكتب اللغة. |  |
| البلدان يرجع لكتب البلدان |  |
| الفرق يرجع لكتب الفرق |  |
| راجع النص من ناحية اللغة العربية والنحو والتراكيب والإملاء. |  |
| إن كنت تكتب رسالة علمية فترجم للإعلام غير المشهورين وضع لك منهجا في الترجمة |  |
| تراجم الأعلام: الأولى أن يرجع في ترجمة كل عالم لكتب تراجم علماء المذهب نفسه مثل طبقات الحنابلة وطبقات الشافعية ونحوها ثم يستفاد من غيرها.  كتب تراجم علماء المذاهب الأربعة  <http://www.feqhweb.com/vb/t6732.html> |  |
| في نهاية البحث تجعل  خاتمة تتضمن أهم النتائج  توصيات: تتضمن أهم المقترحات والتوصيات التي توصلت لها في البحث.  ثم الفهارس العلمية المعتبرة  • فهرس الآيات القرآنية.  • فهرس الأحاديث والآثار.  • فهرس الأعلام.  • ثبت المراجع والمصادر.  فهرس الغريب.  فهرس الأماكن والبلدان.  • فهرس الموضوعات. |  |

## عناصر بحث المسألة:

اسم المسألة:

تصوير المسألة:

تحرير محل النزاع:

أقوال العلماء:

القول الأول:

نسبة القول:

القول الثاني:

نسبة القول:

القول الثالث (إن وجد. أو أكثر )

نسبة القول:

أدلة الأقوال:

أدلة القول الأول:

وجه الدلالة من النص

ونوقش:

وأجيب عن المناقشة:

أدلة القول الثاني:

وجه الدلالة من النص

ونوقش:

وأجيب عن المناقشة:

أدلة القول الثالث:

وجه الدلالة من النص

ونوقش:

وأجيب عن المناقشة:

الترجيح

أسباب الترجيح:

سبب الخلاف:

ونوع الخلاف:

ثمرة الخلاف

## شرح عناصر بحث المسألة

عناصر بحث المسألة:

**تصوير المسألة:**

المراد به توضيح المسألة، وسبب توضيحها:

1. أن تكون صعبة الفهم، وفيها تداخل، وتحتاج لتوضيح مثل مسألة الأكدرية في الفرائض.
2. أن يكون لها أقسام وأنواع، فيحتاج لبيان ما يتناوله البحث وما لايتناوله.
3. أن تكون غامضة بسبب غموض مصطلحاتها فتحتاج لتعريف المصطلحات وشرحها مثل مصطلح التورق أو الإجارة التشغيلية، ويعين في هذا كتب المصطلحات الفقهية والمعاجم.

**تحرير محل النزاع:**

والمراد به بيان نقاط الاتفاق بين الطرفين أو بين العلماء جميعا، ومن مظانها:

1. كتب الفقه عموما.
2. تأمل أقوال العلماء وتلمس نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف.
3. الكتب المعاصرة من الرسائل العلمية ونحوها مفيدة في تحرير محل النزاع.

**أقوال العلماء:**

وهنا يتم تعداد أقوال العلماء في المسألة حسب التفصيل التالي.

**القول الأول:**

وهنا يذكر القول الأول.

وتختلف مناهج العلماء في ترتيب الأقوال:

فبعضهم يرتبها حسب القوة والرجحان.

ويمكن ترتيبها حسب الأضعف فالأضعف بحيث يكون الأقوى والراجح هو الأخير.

وفي هذه المرحلة يمكن للباحث تحقيق نسبة القول في المتن أو الحاشية وتوثيق ذلك، ومن التحقيق في هذا بيان تداخل قولين في قول واحد وأن التحقيق أنهما سواء مثلاً.

**نسبة القول:**

وهنا يتم تعداد من قال بهذا القول.

**القول الثاني:**

وهنا يذكر القول الثاني

**نسبة القول:**

وهنا يتم تعداد من قال بهذا القول من المذاهب الأربعة والصحابة والتابعين ومن بعدهم، ويتم تقديم ذكر الصحابة أولا ثم التابعين ثم المذاهب الأربعة ثم أتباع المذاهب الأربعة ومن في حكمهم.

**القول الثالث (إن وجد. أو أكثر )**

ويقال فيه ما قيل في الأول

**نسبة القول**

ويقال فيه ما قيل في الأول

**أدلة الأقوال:**

**أدلة القول الأول:**

وهنا تذكر أدلة القول الأول وترتب كالتالي:

**أولا: أدلة الكتاب:**

وتذكر فيه جميع الآيات مرتبة حسب قوة الدلالة على الموضوع، ويجعل بعد كل آية وجه الدلالة ثم مناقشة الاستدلال بعده مباشرة إن كان هناك اعتراض عليه ثم يجعل بعده الجواب عن الاعتراض إن وجد.

**ثانيا: أدلة السنة:**

وتذكر فيه جميع الآحاديث مرتبة حسب قوة الدلالة على الموضوع، ويجعل بعد كل حديث وجه الدلالة ثم مناقشة الاستدلال بعده مباشرة إن كان هناك اعتراض عليه ثم يجعل بعده الجواب عن الاعتراض إن وجد.

**ثالثا:من الإجماع (إن وجد)**

ويرجع في ذلك إلى كتب الإجماع وهي في الغالب مرتبة على الأبواب الفقهية، ومنها مثلا:

الإجماع لابن المنذر، ومراتب الإجماع لابن حزم، ونقد مراتب الإجماع لابن تيمية، والإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان، وموسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي لسعد أبي جيب، وموسوعة إجماعات شيخ الإسلام ابن تيمية، وإجماعات ابن عبدالبر والاجماع لابن قدامة والإجماع للنووي والإجماع للقاضي عياض والإجماعات الفقهية -مشروع في جامعة الملك سعود (18 رسالة علمية )

**رابعا: القياس وأدلة الاجتهاد والنظر والقواعد الفقهية المعتبرة:**

وتذكر فيه الأقيسة وأدلة الاجتهاد والاستدلال بالقواعد المعتبرة مثل سد الذرائع والقواعد الخمس الكبرى أو القواعد الأصولية المعتبرة ذات العلاقة بالموضوع ونحو ذلك من الأدلة المعتبرة عند علماء الأصول.

خامسا: الاستدلال بالآثار عن الصحابة رضي الله عنهم.

**وجه الدلالة من النص**

وفيه يبين الباحث بعد النص مباشرة وجه الدلالة من النص سواء كانت منقولة عن العلماء أو مستنبطة من الباحث.

**ونوقش:**

ويذكر فيه مناقشة الاستدلال بالنص مثل ضعف الحديث أو عدم دلالته على المراد ونحو ذلك من الاعتراضات المبنية على علم معتبر في الأصول وتسمى عند الأصوليين القوادح، وفيها مؤلفات مثل: الاعتراضات الوارد على الاستدلال بالقرآن، وكتاب الاعتراضات الوارد على الاستدلال بالسنة، والاعتراضات الوارد على الاستدلال بالقياس وقوادح الاستدلال بالإجماع وغيرها.

**وأجيب عن المناقشة:**

وفيه يتم الجواب عن كل الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالدليل، مثل الجواب بصحة الحديث عند من اعترض بضعه، وبيان وجه الصحة وتوثيقه.

**أدلة القول الثاني:**

ويقال فيه ما قيل في أدلة القول الأول

**أدلة القول الثالث:**

ويقال فيه ما قيل في أدلة القول الأول

وهكذا يقال فيما لو كان هناك أكثر من ثلاثة أقوال.

**الترجيح**

وفيه يذكر القول الراجح

**أسباب الترجيح:**

وفيه يتم تعداد أسباب الترجيح بالأرقام وتوضيحها، وينبغي أن لاتعرض الأسباب بدون ترقيم، فالترقيم يزيدها وضوحا وإقناعا.

وأسباب الترجيح هي عناصر ترجيح يفترض أن لاتكون موجودة في الأدلة، بل هي شيء مستقل، وهي أحكام على جميع الأدلة، ويستفاد في هذا من كتب الترجيح مثل:

1. كتاب الترجيح بين الأقيسة المتعارضة، علي حسين.
2. [التعارض و الترجيح بين الأدلة الشرعية،](https://books.google.com.sa/books?id=P-njAAAAMAAJ&q=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%AD&dq=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%AD&hl=ar&sa=X&ved=0ahUKEwjo8vSPyrXeAhWQX8AKHdBXBBUQ6AEIKDAA) [عبد اللطيف عبد الله عزيز البرزنجي](https://www.google.com/search?newwindow=1&safe=strict&sa=X&biw=1536&bih=750&tbm=bks&tbm=bks&q=inauthor:%22%D8%B9%D8%A8%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B7%D9%8A%D9%81+%D8%B9%D8%A8%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87+%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2+%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%B2%D9%86%D8%AC%D9%8A%22&ved=0ahUKEwjo8vSPyrXeAhWQX8AKHdBXBBUQ9AgIKjAA).
3. [الترجيح بين الأدلة الشرعية وأثره في الأحكام الفقهية،](https://books.google.com.sa/books?id=wyjGQgAACAAJ&dq=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%AD&hl=ar&sa=X&ved=0ahUKEwjo8vSPyrXeAhWQX8AKHdBXBBUQ6AEILTAB) [[محمد علي هارب جبران](https://books.google.com.sa/books?id=wyjGQgAACAAJ&dq=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%AD&hl=ar&sa=X&ved=0ahUKEwjo8vSPyrXeAhWQX8AKHdBXBBUQ6AEILTAB)](https://www.google.com/search?newwindow=1&safe=strict&sa=X&biw=1536&bih=750&tbm=bks&tbm=bks&q=inauthor:%22%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF+%D8%B9%D9%84%D9%8A+%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A8+%D8%AC%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%86%22&ved=0ahUKEwjo8vSPyrXeAhWQX8AKHdBXBBUQ9AgILzAB)[.](https://books.google.com.sa/books?id=wyjGQgAACAAJ&dq=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%AD&hl=ar&sa=X&ved=0ahUKEwjo8vSPyrXeAhWQX8AKHdBXBBUQ6AEILTAB)
4. [الترجيح عند الحنابلة،](https://books.google.com.sa/books?id=QEKOQgAACAAJ&dq=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%AD&hl=ar&sa=X&ved=0ahUKEwjo8vSPyrXeAhWQX8AKHdBXBBUQ6AEISzAH)[أمل عبد الله النجاشي](https://www.google.com/search?newwindow=1&safe=strict&sa=X&biw=1536&bih=750&tbm=bks&tbm=bks&q=inauthor:%22%D8%A7%D9%85%D9%84+%D8%B9%D8%A8%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87+%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B4%D9%89%22&ved=0ahUKEwjo8vSPyrXeAhWQX8AKHdBXBBUQ9AgITTAH).

وعموما هو مبحث أصولي يبحث في أبواب التعارض والترجيح في أكثر كتب الأصول.

ومن أمثلة أسباب الترجيح:

قوة أدلة القول....

ضعف أدلة القول...والقول...

مناقشة أدلة القول....وكثرة القوادح والاعتراضات عليه.

موافقة القول الراجح للمقاصد الشرعية

اطراد هذه القول مع مسائل الشريعة وانسجامه معها.

موافقته للقواعد الشرعية المرعية.

...الخ

ويتم استنباط أسباب الترجيح من خلال النظر في أدلة الفريقين وتأملها للخروج منها بأسباب أخرى.

**سبب الخلاف:**

والمراد به الباعث الذي أدى للخلاف بين الفريقين، ومن مظانه:

1. الكتب المعنية بسبب الخلاف مثل بداية المجتهد لابن رشد.
2. تأمل أدلة الفريقين والنظر فيها للخروج بسبب الخلاف.
3. مراجعة الرسائل العلمية في الموضوع فهي مظنة لذكر سبب الخلاف.

**ونوع الخلاف:**

والمراد به بيان حقيقة الخلاف هل هو لفظي لاثمرة له، أو هو خلاف حقيقي معنوي وله ثمرات فقهية.

**ثمرة الخلاف**

إن كان الخلاف حقيقيا ومعنويا وله ثمرة فتذكر ثمرات الخلاف.

**ومن مظان ثمرة الخلاف:**

1. كتب الأصول المنقول عنها، فيذكر في أثناء الكلام بعض هذه الثمرات.
2. مراجعة الرسائل العلمية في الموضوع فهي مظنة لذكر ثمرة الخلاف.
3. اجتهاد الباحث في استخراج ثمرة الخلاف بعد فهم المسألة واستيعابها.

**خارطة التعريف اللغوي**

|  |  |
| --- | --- |
| **الخطوة** | **تقرير الإنجاز** |
| 1. تتبع المعنى الإجمالي للمادة المتعلقة بالمصطلح المراد تعريفه |  |
| 1. يراجع في هذا القواميس المعنية بالمعاني مثل:الغريب المُصنّف لأبي عبيد القاسم بن سلام ومقاييس اللغة لابن فارس (مرتب بحسب الترتيب الألفبائي المشرقي حسب الحروب الأوائل ) ومجمل اللغة له أيضا (قريب من مقاييس اللغة وشبيه له لكنه ينحو نحو الاختصار ) فكلها تعنى ببيان مادة الكلمة واشتقاقها وعلاقتها بالمعنى الاصطلاحي وهذه المعاجم تسمى بمعاجم الألفاظ   راجع أيضا: لسان العرب لابن منظور مادة الكلمة اللغوية فمثلا: الصبر في مادة ( ص ب ر) وهو الجذر الثلاثي للكلمة (ويتميز بالتوسع في الفروع والاشتقاقات والعلاقات بين الأصول والفروع)  والنوع الثاني من المعاجم معاجم المعاني مثل المخصص لابن سيده، والفروق اللغوية للعسكري وفقه اللغة للثعالبي |  |
| 1. انقل نص كلام ابن فارس في مقاييس اللغة كاملا |  |
| 1. محاولة ربط هذا المعنى الإجمالي بالمعنى الاصطلاحي، أو على الأقل بيان العلاقة بين هذا المعنى وبين المعنى الاصطلاحي. |  |
| 1. وثق النقل عنه بهذه الطريقة: مقاييس اللغة لابن فارس: مادة (ص ب ر ) مثلا: (6/15) مثلا |  |
| 1. إن شئت الاستزادة من معاجم المعاني فارجع لكتاب الغريب المصنف لابن سلام ثم انقل نص كلام القاسم بن سلام في كتابه حول الكلمة إن وجد بنفس الطريقة السابقة.(يوجد نسخة منه في المكتبة الوقفية )   ثم ارجع لكتاب المخصص لابن سيدة بالطريقة نفسها (مطبوع ونسخة منه في الشاملة) |  |
| 1. تتبع المعاني الأخرى التي ترد لها الكلمة في كلام العرب ويفيد في هذا أيضا المصباح المنير |  |
| 1. ابحث في كتب لغة أصول الفقه عن المعاني اللغوية القريبة من المعنى الاصطلاحي (أسماء كتب لغة أصول الفقه في آخر الملف ) |  |
| 1. ابحث في كتب أصول الفقه عن المعاني اللغوية القريبة من المعنى الاصطلاحي. |  |
| 1. انقل كلام صاحب لسان العرب كاملا مع التوثيق بنفس الطريقة |  |
| 1. راجع القاموس المحيط في مادة الكلمة ثم اعمل معه كما عملت في لسان العرب وانقل نصه كاملا مع التوثيق ثم كمل بالطريقة نفسها في بقية كتب اللغة |  |
| 1. إن شئت الاستزادة أضفت:   العين المنسوب للخليل بن أحمد  المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده أيضا  البارع في اللغة لأبي علي القالي  وتهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري  المحيط في اللغة للصاحب بن عباد  المخصص لابن سيده  **ويمكن الرجوع أيضا إلى:**  الصحاح للجوهري وتكملته للصغاني.  تاج العروس للزبيدي  العباب الزاخر للصغاني (القرن السابع 650 هـ)  وأساس البلاغة للزمخشري (ينفرد هذا المعجم بميزة ذكر المعاني المجازية)  وكلها مرتبة حسب الترتيب الهجائي (الألفبائي) للحروف  ثم بعضها يراعي أوائل الكلمات (أساس اللغة للزمخشري-مقاييس اللغة لابن فارس )وبعضها يراعي أواخر الكلمات ويسمى نظام القافية (الصحاح-القاموس-لسان العرب). (معظم طبعات لسان العرب الآن حسب الأوائل)  وغالب هذه الكتب مصنفة من كتب معاجم الألفاظ  ثم إن شئت رجعت لنوع ثالث من المعاجم تسمى **معاجم الأبنية** ومن أمثلتها:  جمهرة اللغة لابن دريد  ديوان الأدب للفارابي (متقدم 350)  **تنبيه**  شرح الغريب الوارد في النص الأصولي المنقول /  إن كان من المصطلحات الأصولية فمن كتب لغة أصول الفقه.  وإن كان من المصطلحات اللغوية العامة فيرجع لكتب اللغة كاللسان والقاموس والعين وتاج العروس.  وإن كان من الاشتقاقات فمن كتب التصريف.  وإن كان نحويا فمن كتب النحو.  فتوثق كل مسألة من مظانها |  |
| 1. إذا كان المصطلح من المصطلحات المعاصرة فيستفاد من المعجم الوسيط والمصباح المنير للفيومي في معرض كلامهم عن الأصل اللغوي للكلمة المناسب للمعنى الاصطلاحي |  |
| 1. احذف من النصوص ما ليس له علاقة بالمعنى الاصطلاحي (أي المعاني اللغوية في النصوص المنقولة ) واستبق ما كان له علاقة بالمعني الاصطلاحي |  |
| 1. إذا كان هناك إشكال في ضبط الكلمة لغة فيرجع لمن عني بضبط مشكل الألفاظ مثل:   معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع-المؤلف: عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبو عبيد.  سهم الألحاظ في وهم الألفاظ-رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف بن الحنبلي |  |
| 1. ثم اقرأ النص بتمعن واحذف المكرر في كل النصوص وقبل حذفه وثق إحالته في النص الأول منهما **مثال التوثيق**: لسان العرب مادة (ص ب ر): (1/2)، **وانظر:** القاموس المحيط مادة (ص ب ر )(2/45). |  |
| 1. تأمل النص ومن صياغتك حاول تعداد معاني الكلمة لغويا ذات العلاقة بالمعنى الاصطلاحي على شكل فقرات متتالية، ومثل لها من اللغة.ووثق كل نقل   **مثال:** ترد كلمة الضابط في اللغة العربية لعدة معاني منها:  التقييد: تقول قيدت الناقة بمعنى حبستها بوضع القيد فيها.(حاشية)  ومنها:......الخ.(حاشية) |  |
| 1. التحقق من ثبوت هذه الكلمات عن العرب وصحة نقلها ويرجع في هذا للكتب التي عنيت بالتحقيق والنقد العلمي مثل أساس البلاغة للزمخشري والجاسوس على القاموس والراموز على الصحاح والمخصص لابن سيده وقرارات مجمع اللغة ويستفاد في هذا أيضا من الكتب المذكورة في محور اللغة في المكتبة الشاملة من خلال كتابة الكلمة والبحث عمن حقق فيها وحررها |  |
| 1. التحقق من الفروق اللغوية بين الكلمات من خلال الرجوع لكتب الفروق مثل الفروق اللغوية لأبي هلال العسكريوكتاب الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى: لأبي عبيد القاسم الهروي وفقه اللغة للثعالبي |  |
| 1. الترجيح بين المعاني المنقولة من خلال الرجوع لكلام المتقدمين من أئمة اللغة والترجيح بكلامهم واختيارهم |  |
| 1. أعد صياغة النقولات وأعد ترتيبها بترتيب منطقي علمي ثم في الحواشي اكتب: انظر: (1/12) مثلا |  |

**الفرق بين المعنى اللغوي، ‏والاصطلاحي:**

 الفرق بين المعنى اللغوي، والاصطلاحي، أن الأول يطلق على المعنى الذي استعملته العرب للكلمة، والثاني يقصد به المعنى الذي اصطلح أهل فن معين على إعطائه لتلك الكلمة، فالصلاة -مثلا- في المعنى اللغوي-في أحد معانيها اللغوية- الدعاء، وفي المعنى الاصطلاحي الشرعي العبادة المعروفة والتي يغني ذكرها عن تعريفها.

وكذلك الصيام من معانيه اللغوية الإمساك، وفي الاصطلاح العبادة المشهورة بضوابطها وشروطها.

**خطوات التعريف الاصطلاحي الأصولي**

|  |  |
| --- | --- |
| **الخطوة** | **تقرير الإنجاز** |
| إذا كانت الكلمة من المصطلحات الأصولية الخاصة بمذهب معين فيرجع فيها لمصطلحات ذلك المذهب لأنها لن توجد إلا عندهم.  مثال ذلك مصطلح: "الحيل " عرف به الحنفية فيرجع فيه لكتب مصطلحات الحنفية أو كتب الأصول أو القواعد عندهم. |  |
| إذا كان المصطلح شائعا بين المذاهب الأربعة فيرجع فيه لكتب تعريفات المذاهب الأربعة (انظر: آخر الملف تجد أسماءها ومؤلفيها)  يمكن الرجوع لكتب الأصول في الباب الخاص بالكلمة ففي الغالب تجد تعريفات لهذا المصطلح مثل كلمة العام والخاص تجد تعريفها في كتب العموم والخصوص |  |
| عرف المصطلح بحسب المذاهب الفقهية الأربعة فقل:  تعريفه عند الحنفية  تعريفه عند المالكية  تعريفه عند الشافعية  تعريفه عند المالكية |  |
| اشرح ما يحتاج لشرح من التعاريف من كتب المذهب نفسه |  |
| انقد التعاريف من خلال بيان كونها غير جامعة أو غير مانعة أو فيه دور  الجامع: الذي يجمع جميع مفردات التعريف  المانع: الذي يخرج ما لايدخل في التعريف |  |
| اختر التعريف المختار الجامع المانع الخالي من الدور |  |
| التعريف المختار قد يكون واحدا من التعريفات المذكورة وقد يكون مركبا منها جميعا من صياغتك وتعريفك |  |
| اكتب الصياغة الأولية للتعريف |  |
| انقد التعريف وتحقق من وجود شروط التعريف الصحيح |  |
| عدل الصياغة النهائية للتعريف |  |

## ****كتب لغة أصول الفقه والتعريفات والمعاجم****

**كتب لغة أصول الفقه:**

1. إتحاف البرية بالتعريفات الفقهية والأصولية / يحيى مراد.
2. حدود الألفاظ المتداولة في أصول الفقه والدين(الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة) - شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي (ت 926 هـ ).
3. الـحــدود فــي الأصـــول / أبـــو الـولـــيـد الـبـاجي الـمـالـكـي ( ت474 هـ ).
4. الحدود والمواضعات / أبو بكر بن فورك الأصبهاني الشافعي ( ت406 هـ ).
5. رسالة في حدود أصول الفقه / سعد الدين التفتازاني الحنفي ( ت791 هـ ).
6. الشـامل في حـدود وتعـريفات مصطـلحات عـلم أصـول الفـقـه / عبدالكريم النملة.
7. الفـتـح المـبـين في حل رموز ومصطـلحات الفقهاء والأصولـيـين-محمد إبراهيم الحفناوي.
8. القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين / محمود حامد عثمان.
9. الكـاشف المـعـين لاصـطـلاحـات وقـواعـد الفـقـهاء والأصـولـيـين / قاسم النوري.
10. الليث العابس في صدمات المجالس / ابن معلى المصري الشافعي ( ت880 هـ أو بعدها.
11. المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم / علي جمعة.
12. مصطلحات علم أصول الفقه / خلف المحمد.
13. معجم اصطلاحات أصول الفقه / عبدالمنان الراسخ.
14. معجم أصول الفقه / خالد رمضان حسن.
15. معجم المصطلحات الأصولية-محمد الحسيني.
16. المعجم الأصولي –محمد صنقور علي(على حروف المعجم).
17. معجم مصطلح الأصول / هيثم هلال /مراجعة وتوثيق: محمد ألتونجي.
18. معجم مصطلح الأصول- المؤلف: هيثم هلال.
19. معجم مصطلحات أصول الفقه / علاء الدين بن نجم.
20. معجم مصطلحات أصول الفقه-د قطب مصطفى سانو.
21. موسوعة مصطلحات أصول الفقه / رفيق العجم.

## ****كتب تعريفات عامة:****

1. الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1419هـ.
2. التعريفات للجرجاني.

## ****كتب تعريفات متخصصة بحسب الفن:****

1. القاموس الفقهي، د.سعدي أبو جيب، دار الفكر، الطبعة الأولى 1402هـ.
2. المعجم الاقتصادي الإسلامي، د. أحمد الشرباصي، دار الجيل 1401هـ.
3. معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، د. نزيه حماد، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة الثالثة 1415هـ.
4. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د. محمود عبدالمنعم، دار الفضيلة، القاهرة.

معجم مصطلحات أصول الفقه، د. قطب سانو، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1420هـ.

**للعثور على مواقع علمية وكتب مصورة**

يمكنك تحميل هذا الملف وفيه أكثر من 500 رابط لمواقع علمية ضخمة

<http://www.alukah.net/web/abdullah-ibn-mubarak/11649/81720/>

**ملف وورد قابل للتحميل**

المكتبة الشاملة

<https://al-maktaba.org/>

محرك آخر للشاملة أوسع كتبا

<http://islamport.com/>

لتحميل الشاملة

<http://shamela.ws/index.php/page/download-shamela>

محرك بحث سريع للشاملة للجوالات والأجهزة

<https://cse.google.com/cse?cx=017121178222041182295:6-arcdqkam8>

مصادر معلومات وكتب ومخطوطات

المكتبة الوقفية

<http://waqfeya.com/>

مكتبة صيد الفوائد

<http://www.saaid.net/book/>

جامع الكتب المصورة

<http://kt-b.com/>

جامع البحوث والرسائل

<http://kt-b.com/>

الباحث العلمي

<http://k-tb.com/>

للبحث في مكتبات الجامعات

اكتب:

المكتبة المركزية في جامعة....

للبحث عن مراجع في المكتبات العامة في العالم العربي (5000 مكتبة من 26 دولة )

الفهرس العربي الموحد:

<https://www.aruc.org/home>

للبحث في الأحاديث وتخريجها

<https://dorar.net/hadith>

الباحث الحديثي.

مراجع في علم أصول الفقه

### كتب أصول الفقه عند الشافعية

1. الرسالة-تأليف: الإمام محمد بن إدريس الشافعي.
2. الإبهاج في شرح المنهاج، تحقيق د. شعبان إسماعيل، الكليات الأزهرية، 1401هـ.
3. الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، الطبعة الأولى، مؤسسة النور.
4. إرشاد الفحول، للشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
5. البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، تحقيق عبد القادر العاني، نشر وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، 1413هـ.
6. البرهان في أصول الفقه للجويني، تحقيق د. عبد العظيم الديب، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الثانية، 1400هـ.
7. جمع الجوامع لابن السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
8. حاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي، دار الكتب العلمية، بيروت.
9. شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، تحقيق د. شعبان إسماعيل، الكليات الأزهرية، القاهرة، 1403هـ.
10. شرح المحلِّي على جمع الجوامع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
11. فواتح الرحموت لابن عبد الشكور، مطبوع بحاشية المستصفى، دار القلم، بيروت.
12. المحصول في علم أصول الفقه، للرازي، تحقيق د.حمزه اليامي، مطبوعات الجامعة.
13. المستصفى في علم الأصول، للغزالي، دار القلم، بيروت.
14. نهاية السول شرح منهاج الأصول، للبيضاوي، عالم الكتب.
15. المنخول من تعليقات الأصول، للغزالي، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، 1400هـ.
16. المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، تحقيق محمد عبد الله، المعهد العلمي الفرنسي، دمشق، 1384هـ.
17. الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي-المؤلف: علي بن عبد الكافي السبكي.
18. التبصرة في أصول الفقه-المؤلف: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق.
19. نهاية السول شرح منهاج الوصول-تأليف:للإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي

### الحنابلة

وكتب الحنابلة تقارب الثلاثين مؤلفا في أصول الفقه، ومنها:

1. الكوكب المنير، لابن النجار الفتوحي، تحقيق د. الزحيلي وزملائه، نشر مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1408هـ.
2. العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى، تحقيق د. أحمد سير مباركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1400هـ.
3. المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، جمعها أبو العباس الحراني الدمشقي، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.
4. مختصر التحرير-المؤلف: العلامة محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار المتوفى سنة 972 هـ
5. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل-تأليف:ابن قدامة المقدسي.
6. أصول الفقه، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي.
7. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي.
8. شرح مختصر الروضة، لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي.
9. القواعد الأصولية لأبي الحسن علي بن محمد البعلي المعروف بابن اللحام.
10. المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام.
11. الواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي.
12. نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر لابن بدران الدمشقي.
13. قواعد الأصول ومعاقد الفصول. لصفي الدين الحنبلي.

### المالكية

ومن الكتب المهمة عندهم:

1. شرح تنقيح الفصول للقرافي، تحقيق طه سعد، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1393هـ.
2. الموافقات في أصول الشريعة، للشاطبي، دار المعرفة، بيروت.
3. إحكام الفصول في أحكام الأصول. لسليمان بن خلف بن سعد بن أيوب ابن وارث التجيبي، القرطبي، الباجي "ت 474ه".
4. الإشارة في أصول الفقه للباجي "ت 474ه".
5. إيضاح المحصول في برهان الأصول للجويني. لمحمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري "ت 536ه".
6. العقد المنظوم في الخصوص والعموم في الأصول. لأحمد للقرافي "ت 684ه".
7. تقريب الوصول إلى علم الأصول. لمحمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن يحيى الكلبي، الغرناطي "ت 741ه".
8. شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب. لبهرام بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض السلمي "ت 805ه".
9. زوال المانع في شرح جمع الجوامع للسبكي. لمحمد بن عمار بن محمد بن أحمد، المعروف بابن عمار ت "844ه".
10. نشر البنود في شرح مراقي السعود.لعبد الله بن إبراهيم بن عطاء الله ابن العلوي، الشنقيطي "ت 1230ه" تقريبا.

وقد أوصلها بعض الباحثين إلى ستين كتابا، بله ما لم يصلنا من كتب الشناقطة.

### الحنفية

1. التقرير والتحبير، لابن أمير الحاج، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.
2. تيسير التحرير في شرح التحرير، لمحمد أمير بادشاه، دار الباز، مكة.
3. شرح التلويح على التوضيح، للتفتازاني، دار الكتب العلمية بيروت.
4. فتح الغفار شرح المنار، لابن نجيم، تعليق عبد الرحمن البحراوي، مكتبة البابي الحلبي، 1355هـ.
5. الفصول في الأصول، للجصاص، تحقيق د.عجيل النشمي، نشر وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية 1414هـ.
6. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام لعبد العزيز البخاري، دار الكتاب الإسلامي.
7. أصول البزدوي - كنز الوصول الى معرفة الأصول لعلي بن محمد البزدوي الحنفي.
8. أصول السرخسي-المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر.
9. أصول الشاشي-المؤلف: أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبو علي.

المراد بالجمهور هنا هم المذاهب الأربعة بدون الحنفية، وتسمى طريقة المتكلمين أو الشافعية، وهي تعتمد على مناقشة المسألة الأصولية بنظرة محايدة عن التأثر بمسائل المذهب وفق ما يؤيده الدليل، بخلاف طريقة الحنفية والتي تعتمد على استخراج القواعد الأصولية من مسائل وفتاوى الأئمة وليس بناء على الترجيح في أصل المسألة، وطريقة الجمهور أصوب.

**تقرير المستفيدين من الخارطة**

بسم الله الرحمن الرحيم

**تقرير طالبات ماجستير عام 1440هـ عن الخارطة البحثية:**

**نصوص الطالبات عن الخارطة:**

1. الخارطة البحثية استفدت منها الآن في خمسة بحوث وبدأت أخبر صديقاتي عنها في قسم آخر وأنصحهم بها.
2. طبقتها في بحثي الأصولي وأفادتني كثيرًا، خاصة في معرفة الأشياء التي أركز عليها في البحث، وأفادتني في الرجوع لكثير من المصادر.
3. رأيت أنها سهّلت لي كتابة البحث جدا.
4. بالنسبة لي جربت الخارطة الأصولية الحمد لله وأكثر شيء استفدته منها هو وضع قاعدة للبحث، واعتماد كتاب الزركشي؛ فقد سهلت عليّ كثيرًا هذه الخطوة،
5. وكذلك خطوة جمع المراجع تحت عناوين المسألة.
6. عن نفسي من يوم ما تعلمتها اعتمدتها تمامًا في بحوثي الأصولية والفقهية، إلا في نقطة قص الكلام ففضلت أن أنسخه نسخًا؛ لأني أحتاج أرجع إليه في موضعه في أوقات كثيرة، لكنها نافعة جدًا وطبقتها مباشرة.
7. اختصرت علي الكثير من الوقت والجهد، وترتيب الأفكار وتجميع المتشتت، وقد كانت عندي نسخة احتياطية من الكلام الذي نسخته من الكتب؛ حتى أرجع له ولا يضيع مع القص.
8. طبقتها في أصول الفقه، وكانت رائعة جدا، وأبرز مزية لاحظتها -وكنت أعاني من ذلك- أنها وفرت علي كثيرا من الوقت الذي كنت أستهلكه في القراءة والتحضير للمسألة وتصورها لاستنتاج العناصر ثم العودة مرة أخرى لبحثها؛ فصرت أضع العناصر الرئيسية بعد تصور مبدئي ثم أضيف على العناصر والمعلومات بحسب ما يستجد دون الاضطرار للرجوع أكثر مرة للكتاب الواحد بذهن متشتت.

ومن مزاياها التي لاحظتها أني بدأت ببحث مسألة فقهية ثم اضطررت للانقطاع عنها ما يربو عن أسبوعين لانشغالي بأبحاث أزف تسليمها؛ فوجدت أني رجعت لها بسهولة وبدون أن أشعر بالضياع الذي كان سيوجد لو لم أستخدمها. وأنا أطبقها الآن في بحث مسألة في القواعد الفقهية.

1. الحقيقة أنها جهد كبير جدًا جدًا جزى الله من أقامها وأعدها ومن ساهم في طرحها.
2. بعد اعتمادي للخارطة الفقهية والأصولية أصبحت أكتب عناصر المسألة كلها في وقت واحد.
3. استيفاء المادة العلمية وفهمها وتحليلها بشكل دقيق قدر المستطاع، خصوصًا بعد إقامتكم لدورة تحليل النص، فما من نص يأتيني في المغني إلا وأقوم بفهمه، ثم تحليله، وهل يصلح أن يكون وجه استدلال أو مناقشة أو يكون استدراكا أو غير ذلك، وهذه الفقرة كانت تغييب تمامًا في مرحلة البكالوريوس؛ فقد كانت القراءة سطحية جدًا جدًا.
4. أنا طبقتها في أربعة بحوث: بحثين أصوليين وبحثين في القواعد الفقهية، وقد اختصرت علي الكثير من الوقت، بالإضافة إلى أنها رفعت مستوى البحث، كنت قبل ذلك أكتب في البحث مثلا: وهذا قول الشافعية، الآن بحمد الله صرت أدق في نسبة الأقوال للمذاهب؛ فصرت أكتب الأوجه والروايات وأذكر الصحيح منها في المذهب، وأصبحت دقيقة بحمد لله في نسبة القول للعالم؛ فأحيانا ينسب في كتاب قول لعالم ما، والصحيح أنه ليس قولا له، بل يصرح بخلافه، مثل هذه الأمور كانت تمر علي قبل ذلك، لكن الآن بحمد لله أستطيع التحقق من القول الصحيح.

وفي بحثي الأصولي بحثت عن مسألة في عدة كتب، ولم أجدها، وكنت أطبق الخارطة البحثية الأصولية، فلما وصلت إلى فقرة الرجوع للكتب المعاصرة رجعت لكتب معاصرة؛ فوجدت المسألة كاملة وموثقة من كتب متقدمة، فاستفدت جداً.

وبحث القواعد استغرق مني ثلاثة أيام فقط الحمد لله، ولولا الله ثم الخارطة لأخذ أكثر من أسبوع وبلا دقة.

وبحث القواعد الآخر أخذ يوم وربع، الحمد لله استفدت جداً من طريقة النسخ واللصق ثم إعادة الصياغة؛ فإنها تختصر كثيرا من الوقت، سابقاً كنت أفكر كيف أكتب المنقول بصياغة جيدة قبل نقله فكانت المسألة الواحدة تأخذ وقتا طويلا، أما طريقة النسخ واللصق أفادتني في أن أجمع المعلومة المرادة من عدة كتب، ثم أصيغها جميعا صياغة واحدة فكانت طريقة سريعة ومميزة وتجعل أسلوب الكتابة أفضل.

وأيضاً استخدمت جزءا منها في بحثي الثقافي واختصرت علي الوقت.

1. منذ أن عرفت طريقة الخارطة لم أكتب بحثا إلا بها ما عدا بحثا واحدا، ولو عاد بي الزمن لاستخدمتها فيه، والحمد لله، والآن أطبقها في بحثي الأصولي الآخر، واستفدت من ناحية دقة البحث جداً جداً.
2. طبقت الخارطة البحثية في جميع البحوث التي سلمتها، منها بحث فقهي وبحثين أصوليين، وهذه الأيام أعمل عليها في بقية البحوث، وقد كان لها أثر كبير في:

* إتقان البحث، واستيفاء المادة العلمية.
* شمول كل ما يتعلق بالمسألة من فروع.
* إعداد خطة البحث، ومعرفة العناصر الرئيسة في البحث.
* معرفة مدى الإنجاز، والقدرة على تقدير وقت عمل البحث.
* أفادتنا في هذه المرحلة بشكل خاص -السنة المنهجية- لأننا أحيانا نعمل على أكثر من بحث في نفس الوقت؛ فتساعد على حضور الذهن ومعرفة الموضع الذي توقفنا عنده.
* فيها متعة، وتحفّز على الإنجاز.

وقد ساهمت في نشرها لما لاحظته من الحاجة إليها، ولنفعها الكبير، وبإذن الله نساهم في نشرها بشكل أكبر في قادم الأيام.

1. في البحث الأصولي في مسألة أو مسألتين اختصرت علي حقيقة، ولم أطبقها كاملة، لكني استفدت منها في فكرة وضع عناصر المسألة الرئيسة، ثم الرجوع إلى أوسع كتاب في المسألة، ثم التوثيق وزيادة المراجع وتعديل الصياغة، جزاه الله خير الجزاء.
2. استخدمتها في بحثي الأصولي، واستبدلت القص بالنسخ؛ من أجل ربط الأفكار عند الحاجة للرجوع للنص كاملا.
3. اختصرت علي الوقت، ورتبت أفكاري، وأعطتني كلاما مختصرا مركزا، ووفرة في المراجع، وبعدما كان البحث يحتاج إلى أسبوعين مع التكاليف الأخرى -على أكثر تقدير- استغرق مني خمسة أيام مع الخارطة.
4. من فوائدها ترتيب الذهن بشكل رائع، وتحرير المسألة، حيث أن الباحث يتمكن من استخلاص المسألة بدقة من بين كلام الفقهاء، ويعرف ما يأخذ وما يترك.
5. الخارطة أفادتني كثيراً في توظيف كلام العلماء في المكان المناسب.
6. رائعة جدًا، حقيقٌ بهذه الدورة أن يُسافَر من أجلها، فالحمد لله عظيم الكرم أن يسرها لنا دون عناء.
7. أقترح لو ترسل من قِبلكم للجنة البحوث الصفية لمرحلة البكالوريوس، واللجنة بدورها ترسلها لكل أستاذة مكلفة بالإشراف على بحوث، وكل أستاذة تتولى تدريب طالباتها عليها، لاسيما وأن البحث أصبح له ساعة مقررة في الجدول؛ فقد ضاعت أيامنا ونحن نتخبّط في البحث أيام البكالوريوس، فلو أننا أُسسنا على هذا لسقط قدر كبير من العناء.
8. طريقة الخارطة تعطي البحث قوة من ناحية الاستيفاء، والتوثيق من مصادر متعددة، لكن غالبًا أحتاج قبلها إلى عملية تشبه تحليل النص إلى حد ما، من قراءة فاحصة لكل المصادر وعنونة، وأحيانا أحتاج ابتداءً إلى حذف كل الجزئيات التي لن تدرج في البحث، وفي بعض النصوص أحتاج أن أقارن بينها فلا تناسبها عملية الحذف والاكتفاء بالتوثيق، فأضعها كلها مع مرجعها في موضعها وبعد الصياغة أحذف ما لا أحتاجه.
9. بصراحة الخارطة أفادتني كثيرا، واختصرت عليّ الوقت بشكل جبّار، وأيضًا ساعدتني باستيفاء المادة العلمية بشكل أدق وأوضح.
10. أتمنى لو الكل يعلم عنها، ويطبقها، أنا حقيقة كنت مستهينة بها، ولا أرى فيها شيئا جديدا، وكل الخطوات كنت أطبقها ذهنياً، لكن جربتها في بحث القواعد الفقهية وفعلاً اختصرت علي الوقت، وما تشتت بكثرة التنقل بين المراجع؛ لأن كل شيء مصفوف قدامي بشكل مُركّز.

وأضفت عليها من عندي تغييرا بسيطا خدمني، فالنص الذي أنتهي منه وأحس أني لن أرجع له مطلقا كنت أحذفه، بينما الذي ربما أرجع له وأستخرج منه شيئا آخر ألونه بالأحمر، والذي فيه إشكال مثلا ويحتاج مراجعة ألونه بأزرق، وهكذا..

ثم أكتب دليل الألوان فوق البحث عندي كي لا أنسى، وأنوي أطبقها في بحثي المعاملات إن شاء الله، لكن سأجعل لكل مبحث ملف وورد.

1. هناك اقتراح قد يفيد في تطوير الخارطة: رأيت أن استعمال طريقة تقسيم الشاشة في الخارطة مزعجة قليلا؛ لأن الشاشة ضيقة بالعرض ثم تنقسم فتصير أضيق؛ فكنت أتشتت ويختفي السهم أحياناً وأضيع مكاني؛ فصرت أستعمل طريقة العرض جنباً إلى جنب، فأضع نصوص المتون في ملف، ثم أفتح ملفا آخر وأضع فيه العناصر، بحيث تكون عندي صفحتان وورد، وأختار خيار عرض جنب إلى جنب، وأزيل خيار التمرير المتوافق (لا أتذكر اسم الأيقونة لكنها تأتي بجانب خيار عرض جنب إلى جنب تسمح بالتحكم بالملفين من حيث التحريك لأعلى أو أسفل) بعدها عندما أريد أن أنقل العناصر فقط أظلل على الذي أريده وأسحبه للملف الآخر بدون أن أختار قص لصق؛ لأنها تأخذ وقتا.

ولاحظت أن كثيرا من الزميلات يستخدم طريقة مشابهة لها من حيث وضع الملفين أمام أعينهن، لكن يغفلن عن خيار العرض جنب إلى جنب، وهو يعطي مزايا أكثر، من ناحية سعة الشاشة والنقل السريع، كذلك أحيانا أضع أكثر من ملف: ملف للحنفية، ملف للمالكية، وهكذا.. وكلما انتهيت من مجلد أبدأ في الذي بعده، وهذه الطريقة أيضاً أرى أنها أفضل من وضع النصوص كلها في ملف واحد.

1. حالياً البحث أصبح أمتع، وأكثر شعوراً بالإنجاز، هذا غير الدقة والجودة في البحث.

وهذا ملاحظ أيضاً على بحوث الزميلات بعد ممارستهن للخارطة، جزى الله عنا الدكتور خير الجزاء. ولو جعلت الدورة مقرراً أساسياً في مرحلة البكالوريوس لتغيرت مخرجات الجامعة ولظهر أثر ذلك واضحاً في البحوث العلمية؛ فقد كنا نكلف بالبحوث ولا ندري ما المنهجيات والطرق المتبعة فنتخبط في ذلك.

1. الخارطة الفقهية كانت خير مرشد كنت أنتهي من مهمة لأبدأ بالأخرى، ولقد كنت قبلها مشتتة الذهن أنتقل من كتاب إلى كتاب وينتهي اليوم دون كتابة حرف واحد.
2. جعلتني الخارطة أبدأ والبداية كانت أصعب مهمة.
3. عني كنت أعاني في البحوث من قراءتي للمصادر أكثر من مرة ثم إذا أردت البدء بكتابة البحث يصيبني اكتئاب لا أعرف من أين أبدأ ماذا أكتب وماذا أدع، ثم إذا بدأت واجهتني مشكلة أخرى وهي أنني أتذكر أن هذا الدليل عليه مناقشات لكن لا أتذكر أين قرأتها، ويزداد الأمر سوءاً إذا توقفت بعد البدء بالبحث لو يوما واحدا؛ فإني أنسى كل شيء، وبعد هذا العناء يخرج البحث مهزوزا ممتلئا بالآفات، لكن بعد أن عرفت الخارطة الفقهية واستعملتها في البحوث جميعها (هذا مع أنني لا أطبق جميع فقراتها بدقة ولو فعلت لاستفدت أكثر) حتى استعملتها في وضع حاشية على نصوص أصولية لكن بشيء من التغيير، واستعملتها في بحث قاعة بحث، ومن فوائدها إضافة إلى ما ذكرته زميلاتي:

* اكتشفت أن الكلام في موضوع واحد عند كثير من العلماء متقارب جداً وبالتالي لا أكتب فكرة إلا وأوثقها من جميع الكتب التي رجعتُ لها.

- تجاوزت المشاكل البحثية التي كنت أعاني منها وأصبح العمل البحثي منظماً وأكثر وضوحاً ودقة، ولا زلت أتحسر على الضياع والتخبط الذي كنت فيه في بحوث البكالوريوس؛ فما ضرهم لو علمونا هذه الخارطة أو على الأقل دلونا علينا؟

وأضفت إلى الخارطة أنني أرتب المصادر بحسب وفاة المؤلف بعد ترتيب المذاهب، وأضع تاريخ وفاته بجانب اسم الكتاب وفائدة ذلك أن تكون الهوامش مرتبة مباشرة وإذا أردت أثناء البحث إضافة مصدر آخر أعرف أين أضعه.

وفي الحقيقة فوائد الخارطة كثيرة وملموسة فجزى الله من علمنا عليها خير الجزاء وبارك في وقته وعلمه وعمله وأحسن إليه كما أحسن إلينا.

1. عمل رائع.
2. الحقيقة جهد جبار ما شاء الله تبارك الله.
3. أفادتني الخارطة الفقهية والأصولية بشكل رهيب جدًا من عدّة جوانب:  
   - أصبحت أجمع الأقوال والأدلة والمناقشات في وقت واحد، وكنت في السابق أخصص لكل عنصر يومًا كاملًا!   
   - استيفاء المادة العلمية وفهمها فهمًا دقيقًا، فمن خلال الخارطة أصبحت أعرف كيف أخرج ثمرة الخلاف، وسببه، وما الذي يصلح أن يكون دليلًا ومناقشة وما الذي لا يصلح، كذلك من ناحية معرفة الروايات وما هو قول المذهب.   
   وغيرها كثير، كتب الله أجرك، وجعل ذلك منصبا في ميزان حسناتك.
4. الدورة كانت مفيدة جدا وتختصر الوقت والجهد لقد أنقذتنا من تخبط عشوائي بين الكتب وإهدار للوقت فقد كانت تمضي أسبوعان أو ثلاثة ولم نكتب سطرا واحد فقد نظمت المسائل بشكل جميل جدا فشكرا لكم على هذا الجهد الجبار.
5. الدورة جيدة وتعطي البحث نسقا جيدا ويظهر مرتبا ومترابطا من أول البحث إلى نهايته، ويقلل من تشتت الباحث، ويساعد في الإلمام بمحتوى المسألة وترتيب المعلومة للقارئ والباحث.

**تقرير أستاذات كلية الشريعة عن الخارطة البحثية الفقهية:**

* الفكرة متميزة، وهي تساعد الطالبة على الدقة أثناء البحث إلى جانب تقوية مهارات أخرى لديها، وهذه الطريقة تساعدها على دراسة الفقه بطريقة دقيقة، وكذا انتقاء الأجوبة السديدة أثناء الاختبارات أو وقت الشرح؛ لذا فإني أوافق الدكتور في مشروع التدريب على البحث بهذه الطريقة والله الموفق.
* فكرة رائدة وبسيطة وموفرة للوقت والجهد، جربتها بشكل مقارب لما ذكره الشيخ مع الطالبات فاختصرت علي جهدا في الشرح والتدريب على البحث، وسأجربها بإذن الله بشكل أوسع.
* جيدة، وفكرتها مفيدة لجميع الباحثين، وتساعد على سرعة جمع المعلومات وصياغتها خصوصا للمبتدئين، أؤيد تطبيقها في البحوث الصفية.
* شكر الله لكم، في إعداد فكرة القالب تيسير واختصار لكثير من جهود الطالبات في الجمع، وتم تحصيل فائدة جليلة وهي إمكانية نسخ أي نص، وطريقة مختصرة لتذييل الهوامش، وعموما الدورة ميسرة ونافعة لا حرمكم الله أجرها.
* الفكرة رائعة ومفيدة جدا وتختصر الكثير من الوقت، وبودي لو كانت أطول قليلا لأجل إمكانية التطبيق، ويفضل أن تكون على مسائل معاصرة؛ لأنه سبق لنا ممارسة التطبيق على نصوص الفقهاء في رسائلنا الجامعية، الشيء الجميل فيها أيضا أنها تكسر حاجز الكتابة والهيبة من البداية وتنظم المعلومات المبعثرة من كتب شتى.
* الدورة مهمة للباحثين.

تحويل ملفات الـ PDF أو الصور إلى نص قابل للمعالجة (OCR)

تقنية الـ OCR: اسمها مختصر من (Optical Character Recognition) والذي يعني التعرف الضوئي على النصوص، وهي نوع من البرمجيات الحاسوبية تعمل على تحويل صور نصوص مكتوبة باليد أو بآلة، إلى نصوص إلكترونية قابلة للمعالجة.

أنواع ملفات الـ PDF:

النوع الأول: PDF مصور من كتاب أو مستند ورقي مطبوع، إما عن طريق الماسح الضوئي، أو عن طريق التصوير بالكاميرا ثم تحويل الصور إلى ملف PDF بأحد البرامج المخصصة لذلك، ومن أشهر تطبيقات الأجهزة الذكية المخصصة لذلك: "Microsoft Office Lens"، "CamScanner"، "Adobe Scan".

وهذا النوع لايمكن تحويله لملف وورد إلا ببرنامج متخصص في برنامج القاريء الآلي –شركة صخر وأمثاله ومثل كاميرا مترجم قوقل.

النوع الثاني: PDF محول من ملف Word سابق أو Page أو غيرها من برامج معالجة النصوص، وذلك عن طريق تصدير المستند أو حفظه بصيغة PDF باستعمال الخيارات في برنامج معالجة النصوص.

وهذا النوع يمكن تحويله إلى ملف وورد بسهولة بدون الحاجة لبرامج القاري الآلي من خلال الخيارات الآتي ذكرها.

والفرق بين النوعين: أن الأول مجرد صور؛ فلا يمكن التعامل مع نصوصه بتحديد أو نسخ، بخلاف الثاني الذي يمكن تحديد نصوصه ونسخها.

من أفضل الطرق لتحويل ملفات الـ PDF والصور إلى نصوص قابلة للمعالجة (OCR):

الطريقة الأولى: استخدام برامج حاسوبية متخصصة في ذلك، وهي كثيرة، لكن أغلبها لا يدعم اللغة العربية، ومن أبرز البرامج الداعمة للغة العربية:"برنامج القاريء الآلي الذهبي" التابع لشركة صخر، ومنها أيضا: "4Video PDF Converter"، "FineReader".

الطريقة الثانية: استخدام مواقع على شبكة الإنترنت متخصصة في ذلك، ومن أبرز المواقع المجانية الداعمة للغة العربية: "[OCR Space](https://ocr.space/)"، "[NewOCR.com](https://www.newocr.com/)"، "[i2OCR](http://www.i2ocr.com/free-online-arabic-ocr)"، "[convertpdftoword](http://convertpdftoword.net/ar/)".

الطريقة الثالثة: استخدام (Google drive) بحيث تحفظ الصورة أو الـ PDF في الحساب (جديد > تحميل ملف) ثم النقر بالزر الأيمن على الملف واختيار: فتح باستخدام مستندات جوجل.

 الطريقة الرابعة: نسخ النص من ملف الـ PDF، ثم لصقه في الـ Word من غير تنسيق ( تحرير > لصق خاص > نص غير منسق). وهذه الطريقة غير صالحة لتحويل الصور أو ملفات الـ PDF من النوع الأول.

الطريقة الخامسة: بعض البرمجيات (Bots) في تطبيق التليجرام (Telegram)، وهي برمجيات تستجيب لأوامر معينة، ويمكن التوصل لها عن طريق البحث عن اسم البوت في خانة البحث في البرنامج، ومن أبرزها: "Image To Text (OCR)".

الطريقة السادسة: استخدام تطبيق مترجم جوجل (Google Translate) وذلك باختيار خاصية تصوير النص بالكاميرا، ثم تحديده؛ فيتحول إلى نص قابل للمعالجة.

الطريقة السابعة: التعامل مع أحد المكاتب المتخصصة في ذلك، ومراكز خدمات الطالب ونحوها، ومن الحسابات المتخصصة في ذلك في تويتر @fatima\_fa90.

أعد ملف التحويل إلى وورد

أ.د.عبدالله بن مبارك آل سيف

مراجعة وتعديل وإضافة وصياغة

الأستاذة

أروى الحريص

مسألة تطبيقية

حكم إتمام المندوب لمن شرع فيه

الباحث مخير في ترتيب الكتب بحسب:

1. القيمة العلمية وهي عنصر الأهمية.
2. التسلسل التاريخي من خلال الفرز حسب وفاة المؤلف.
3. المذهب الفقهي.
4. حسب حجم الكتاب من خلال الفرز من عمود الحجم.

| المؤلف | الكتاب | الوفاة | المذهب | الأهمية  حيث 1 الأهم | الحجم | المحتوى |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  |  |  |  |  |  |
| العدوي | حاشية العدوي | 1189 | مالكي | 1 | 27 | حاشية العدوي - (1 / 708)  قوله ( والعمرة سنة ) ولا ينافيه قوله تعالى ﴿ وأتموا ﴾ لأن الأمر بالاتمام يقتضي الشروع في العبادة وبعد الشروع يجب الإتمام ولو كانت العبادة مندوبة |
| سبط ابن الجوزي | إيثار الإنصاف | 654 | حنبلي |  | 70 | إيثار الإنصاف - (1 / 90)  مسألة إذا شرع في صوم التطوع أو صلاة التطوع لزمه المضي ولو أفطر لزمه القضاء وهو قول أبي بكر وابن عباس ومالك وقال الشافعي واحمد لا يلزمه المضي ولو أفسد لا قضاء عليه لنا على الأول قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم  وعلى الثاني ما روت عائشة رضي الله عنها قالت أصبحت أنا وحفصة صائمتين فأهديت لنا شاة فأكلنا فدخل علينا النبي صلى الله عليه و سلم فأخبرناه فقال صوما يوما |
| عبدالعزيز البخاري | التلويح على التوضيح لمتن التنقيح | 719 | حنفي | 1 | 78 | . التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه. - (2 / 258)  وهو الضمير يرجع إلى النفل لا يلزم بالشروع عند الشافعي رحمه الله تعالى لأنه مخير فيما لم يفعله بعد فله إبطال ما أداه تبعا وعندنا يلزم أي النفل بالشروع لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ولأن ما أداه صار لله تعالى فوجب صيانته ولا سبيل إليها أي إلى صيانة ما أداه إلا بلزوم الباقي فالترجيح بالمؤدى أولى من العكس لأن العبادة مما يحتاط فيها ولما وجب صيانة ما صار لله تعالى تسمية وهو النذر فما صار فعلا أولى أي |
| القرافي | الفروق | 684 | مالكي | 1 | 91 | الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق (مع الهوامش ) القرافي - (1 / 265)  إذ النافلة والمندوبات المتأكدة مما يجب بالشروع عندنا وعند السادة الأحناف خلافا للشافعية وكذا فرض الكفاية يصير فرض عين بالشروع فيه على الأصح حتى طلب العلم لمن ظهرت فيه قابلية من نجابة قاله سحنون خلاف ما عند المحلي كما في حاشية ابن حمدون على شرح ميارة الصغير على ابن عاشر وما في صحيح مسلم قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نادت امرأة ابنها وهو في صومعته يصلي قالت يا جريج فقال اللهم أمي وصلاتي قال فقالت يا جريج قال اللهم أمي وصلاتي فقالت اللهم لا تمته حتى ينظر في وجه |
| القرافي | الذخيرة | 684 | مالكي | 1 | 105 | الذخيرة - (2 / 404)  أما الشروع في تجديد الوضوء فنص أصحابنا على أن قطعه لا يوجب قضاء وكذلك الشروع في الصدقة والقراءة والأذكار وغير ذلك من القربات وللخصم القياس على جميع ذلك  تنبيه لا يوجد ذلك عندنا الا في سبع مسائل النسكين والصلاة والصوم والاعتكاف والائتمام والطواف أما الشروع في تجديد الوضوء فنص أصحابنا على أن قطعه لا يوجب قضاء وكذلك الشروع في الصدقة والقراءة والأذكار وغير ذلك من القربات وللخصم القياس على جميع ذلك ولنا الفرق ان امكن الرابع في الكتاب لم يؤقت قبل المكتوبة ولا بعدها ركوعا لعمل المدينة قال سند وقول ابن الجلاب ركعتان بعد المغرب من آكد المسنونات غير معروف في المذهب وليس بعد المغرب سنة |
| زكريا الأنصاري | غاية الوصول في شرح لب الأصول | 926 |  |  | 171 | غاية الوصول في شرح لب الأصول - (1 / 8)  (و) الأصح (أنه) أي المندوب (لا يجب) بالشروع فيه (إتمامه) لأن المندوب يجوز تركه وترك إتمامه المبطل لما فعل منه ترك له. وقالت الحنفية يجب إتمامه لقوله تعالى ﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾ حتى يجب بترك الصلاة والصوم منه إعادتهما وعورض في الصوم بخبر «الصائمُ المتطوِّعُ أميرُ نَفْسِه إن شاءَ صامَ وإنْ شَاءَ أفْطَرَ» رواه الترمذي وغيره، وصحح الحاكم إسناده، ويقاس بالصوم الصلاة فلا تشملهما الآية جمعا بين الأدلة. (ووجب) إتمامه (في النسك) من حج أو عمرة (لأنه كفرضه نية) فإنها في كل منهما قصد الدخول في النسك أي التلبس به (وغيرها) ككفارة فإنها تجب في كل منهما بالوطء المفسد له وكانتفاء الخروج بالفساد، فإن كلاًّ منهما لا يحصل الخروج منه بفساده، بل يجب المضيّ في فاسده وغير النسك ليس نفله كفرضه فيما ذكر، فالنية في نفل الصلاة والصوم غيرهما في فرضهما، والكفارة في فرض الصوم دون نفله ودون الصلاة مطلقا وبفسادهما يحصل الخروج منهما مطلقا، ففارق النسك المندوب غيره من باقي المندوب في وجوب إتمامه، وتعبيري بالنسك أعم من تعبيره بالحج، ثم أخذت في بيان متعلق خطاب الوضع من سبب وغيره فقلت |
| حسن العطار الشافعي | حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع | 1250 | شافعي | 1 | 176 | حاشية العطار على جمع الجوامع - (1 / 127)  ولا يجب المندوب بالشروع فيه أي لا يجب إتمامه  لأن المندوب يجوز تركه وترك إتمامه  المبطل لما فعل منه ترك له خلافا لأبي حنيفة في قوله بوجوب إتمامه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم حتى يجب بترك إتمام الصلاة والصوم منه قضاؤهما وعورض في الصوم بحديث الصائم المتطوع  أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر رواه الترمذي وغيره وقال الحاكم صحيح الإسناد ويقاس على الصوم الصلاة  فلا تتناولهما الأعمال في الآية جمعا بين الأدلة  ووجوب إتمام الحج المندوب لأن نفله أي الحج كفرضه نية فإنها في كل منهما قصد الدخول في الحج أي التلبس به وكفارة فإنها تجب في كل منهما بالجماع المفسد له وغيرهما أي غير النية والكفارة كانتفاء الخروج بالفساد فإن كلا منهما لا يحصل الخروج منه بفساده بل يجب المضي فيه بعد فساده  والعمرة كالحج فيما ذكر وغيرهما ليس نفله وفرضه سواء فيما ذكر فالنية في نفل الصلاة والصوم غيرها في فرضهما والكفارة في فرض الصوم بشرطه دون نفله ودون الصلاة مطلقا وبفساد الصلاة والصوم يحصل الخروج منهما مطلقا ففارق الحج والعمرة غيرهما من باقي المندوب في وجوب تمامهما لمشابهتهما لفرضهما فيما تقدم |
| الحطاب | مواهب الجليل | 954 | مالكي | 1 | 199 | مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل - (2 / 408)  وانظر ما ذكره من لزوم الإعادة في الائتمام فإن الظاهر عدم لزومه انتهى. وهو كذلك يعني به الدخول خلف الإمام فإنه يلزم بالشروع، ولا يجوز له الانتقال عندنا، لكنه إذا قطع لا تلزمه الإعادة مع الإمام والله أعلم. وقال الشيخ زروق في شرح الإرشاد: وأصل المذهب أن كل عبادة توقف أولها على آخرها يجب إتمامها أصله الحج فيجب إتمامه والعمرة والصلاة والصوم والاعتكاف والطواف بخلاف الوضوء والقراءة والذكر ونحوها انتهى.... وقال في المسائل الملقوطة بعد ذكره السبع الأولى بخلاف الوضوء والصدقة والوقف والسفر للجهاد وغير ذلك قاله الشيخ عياض في التنبيهات قال الشيخ خليل: فعلى هذا إذا سافر للجهاد، فهل له أن يرجع عن ذلك وكذلك الصدقة بشيء واختلف إذا خرج بكسرة خبز للسائل فلم يجده هل له أكلها أم لا؟ قيل يجوز له أكلها، وقيل: لا يجوز، وقيل: إن كان معينا أكلها، وإن كان غير معين لم يأكلها انتهى. |
| الفتوحي المعروف بابن النجار | الكوكب المنير | 972 | حنبلي | 1 | 224 | الكوكب المنير  - (1 / 407)  "ولا يلزم" المندوب "بشروع" بل هو مخير فيه بين إتمامه وقطعه5.  وذلك: لأن النبي صلى الله عليه وسلم: "كان ينوي صوم التطوع، ثم يفطر" رواه  شرح الكوكب المنير - (1 / 408)  مسلم1 وغيره2.  وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾ 3 فيحمل على التنزيه، جمعا بين الدليلين4.  هذا إن لم يفسر بطلانها بالردة، بدليل الآية التي قبلها5، أو أن  المراد: ولا1 تبطلوها بالرياء2، نقله ابن عبد البر3 عن أهل السنة.  ونقل عن المعتزلة تفسيرها بمعنى لا تبطلوها بالكبائر4، لكن الظاهر تفسيرها بما تقدم5.  وقال مالك وأبو حنيفة رضي الله تعالى عنهما: يلزم بالشروع6، واحتجا بحديث الأعرابي: "هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع"7 أي فيلزمك التطوع إن تطوعت، وإن كان تطوعا في أصله.  وعندنا أن الاستثناء منقطع، بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أبطل1 تطوعه بفطره بعد نية الصوم.  ومحل الخلاف "غير حج وعمرة، لوجوب مضي في فاسدهما" فإتمام صحيح تطوعهما أولى بوجوب المضي فيه، "و" لـ "ـمساواة نفلهما" لـ "فرضهما نية" أي في النية2 "وكفارة" أي: 3 وفي الكفارة"3، "وغيرهما" كانعقاد الإحرام لازما في حق من لزمه الحج وغيره4.  وعن الإمام أحمد رحمه الله: رواية أخرى بوجوب إتمام صوم التطوع ولزوم القضاء إن أفطر5.  وعنه ثالثة: يلزم إتمام الصلاة دون الصوم؛ لأنها ذات إحرام وإحلال. كالحج6.  وأما ما عدا ذلك؛ كالصدقة المتطوع بها، والقراءة والأذكار: فلا يلزم إتمامها بالشروع فيها، وفاقا للأئمة الأربعة1. |
| الزركشي | البحر المحيط في أصول الفقه | 794 | شافعي | 1 | 312 | البحر المحيط في أصول الفقه - (1 / 233)  ولا يجب بالشروع خلافا لأبي حنيفة ومالك وإلا لناقض أصل ندبيته وأما وجوب إتمام الحج فلاختصاصه بأن فرضه كنفله نية وكفارة وغيرهما ومنهم من جعلها مفرعة على مسألة الكعبي وهو أن ما جاز تركه لا يكون فعله واجبا والحق خلافه لأن مسألة الكعبي ما يجوز تركه والقائل بالوجوب هنا لا يجوز الترك فلا يصح تفريعها عليها قال ابن المنير ووقع لي مأخذ لطيف لمالك في أن الشرع يلزم أن الصوم والصلاة ونحوهما عبادات لا تقبل التجزئة فلو ركع إنسان فترك السجود لم يكن متعبدا ألبتة فإذا شرع فيما لا يتجزأ وجب عليه الإتمام ويكون التقويم على معتق البعض أصلا في هذا فإن حاصله إيجاب الإتمام على من شرع ويكون نظير عتق مشكل في العبادات من حيث قبل التجزئة ابتداء واستقرت فيه التنفل على الراحلة لضرورة السفر فإنه يقتصر على بعض الأركان وينتقل من الإتمام إلى الإيماء قلت وهو يرجع لمناسبة متدافعة كما ترى وقال ابن عبد البر من احتج على المنع بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فإنه جاهل بأقوال العلماء فإنهم اختلفوا فيها على قولين فأكثرهم قالوا لا تبطلوها بالرياء وأخلصوها وهم أهل السنة وقيل لا تبطلوها بالكبائر وهو قول المعتزلة وقد يقال اللفظ عام فهو متناول لذلك ولا يجب إلا بالنذر وفي الاستذكار للدارمي في باب الاعتكاف إذا دخل في عمل تطوع ثم نواه واجبا فحكى أبو حامد أن المروزي قال يجب وقال غيره لا يجب وهل يجب بأمر الإمام ينظر فإن كان من الشعائر الظاهرة وجب كما لو أمرهم بالاستسقاء في الجدب تجب طاعته وإن لم يكن من الشعائر الظاهرة لا يجب كما لو أمرهم بالعتق وصدقة التطوع وأفتى النووي بأنه إذا أمرهم بصيام ثلاثة أيام من الاستسقاء وجب امتثال أمره وتوقف فيه بعضهم لأنه ليس من الشعائر الظاهرة فهو يشبه أمره بالصدقة وذكروا في السير أن الإمام يأمرهم بصلاة العيد وهل هو واجب أو مستحب فيه وجهان قال في الروضة قلت الصحيح وجوب الأمر وإن قلنا صلاة العيد سنة لأن الأمر بالمعروف والطاعة لا سيما ما كان شعارا ظاهرا |
| الطوفي | شرح مختصر الروضة | 716 | حنبلي | 1 | 344 | شرح مختصر الروضة - (1 / 349)  قوله: «والندب لا يلزم بالشروع» هذا استيفاء للدليل وجواب عن سؤال مقدر، وهو أن هذه الزيادة يجوز تركها، بمعنى الاقتصار على المجزئ دونها، وتركها ابتداء، فلم قلت: إنه إذا أتى بها على القدر المجزئ، وتلبس بها لا تجب، ولا يلزم من جواز الاقتصار دونها عدم وجوبها إذا تلبس بها؟ فكان الجواب ما ذكرته، وهو أنه لو وجبت بالتلبس بها، لكان ذلك من باب لزوم النقل بالشروع فيه، والندب عندنا لا يلزم بالشروع، والقاضي يوافق على ذلك.  حجة القاضي على الوجوب: أن نسبة الواجب والزيادة عليه إلى الأمر واحدة،  والأمر في نفسه أمر واحد، وهو أمر إيجاب، وأحدهما غير متميز من الآخر، فانتظمهما انتظاما واحدا، والكل امتثال.  والجواب: أن أكثر هذه المقدمات ممنوعة، إذ لا نسلم أن نسبتها إلى الأمر واحدة، بل الواجب نسبته إليه بالوجوب، والزيادة بالندبية. ولا نسلم أن الأمر في نفسه واحد، وإنما هو واحد في لفظه، أما في حقيقته فهو في تقدير أمرين: أحدهما جازم بالنسبة إلى الواجب، والثاني غير جازم بالنسبة إلى الزيادة. ولا نسلم أنه انتظمهما انتظاما واحدا، بل بالوجوب والندبية كما قررنا.  واعلم أن لهذا الأصل مأخذا آخر، وهو أن الأمر المعلق على الاسم: هل يقتضي الاقتصار على أول ذلك الاسم والباقي ساقط، أو يقتضي استيعاب ذلك الاسم؟  فيه خلاف بين الأصوليين، وأكثر من يلهج به المالكية، والأول اختيار القاضي عبد الوهاب منهم، وإن لم يكن هذا مأخذا لهذا الفرع، وإلا فهو يشبهه.  تنبيه: لو مسح جميع الرأس، فعند من لا يرى وجوب استيعابه، هل يقع مسح جميعه واجبا، أو الزائد على المجزئ منه نفل؟ على الخلاف. أما تطويل التحجيل في اليدين والرجلين، فهو ندب بلا خلاف، لتميزه بتمييز أجزاء محله، وهو العضو المغسول، وقد نقل مثل هذا في مسح الرأس، ولا يتحقق الفرق بينهما، وقد يجاب بأن معتمد الفرق غسل اليد محدود، يعني بخلاف مسح |
| أبو شجاع محمد بن علي بن شعيب بن الدهان | تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة | 592 | شافعي | 1 | 376 | تقويم النظر - (2 / 120)  ( المسألة الرابعة والثمانون: ( فد ) ). إذا شرع في صلاة أو صوم تطوع. المذهب: لا يلزمه إتمامه ولا قضاؤه إن أفسده. عندهم: ف. الدليل من المنقول: لنا: روت أم هانئ رضي الله عنها قالت: كنت عند النبي عليه السلام فأتي بقدح فيه شراب فشرب وناولني فشربت، وقلت: يا رسول الله أذنبت ذنبا فاستغفر لي، فقال: ' ما فعلت؟ '، قلت: كنت صائمة، قال: ' أعن قضاء؟ '. قلت: لا. فقال: ' لا يضرك '.  لهم: قالت عائشة: كنت وحفصة صائمتين فأهدى لنا طعام فأكلنا فدخل النبي عليه السلام فابتدرتني حفصة وكانت بنت أبيها فسألته عن ذلك فقال: ' اقضيا يوما مكانه '، ودخل علي ذات يوم فقال: ' إني صائم ' فأهدي لنا حيس، فقال: ' إني آكل وأقضي يوما '. الدليل من المعقول: لنا: تارك للصوم في بعض اليوم فلا يزيد على ترك الجميع أما الإكرام والالتزام فلا يوجد إثم إنه عبادة لا يجب المضي فيها مع الإفساد فلا  تلزم بالشروع يخرج عليه الحج فإنه يمضي فيه مع الإفساد. لهم: عبادة تلزم بالنذر فتلزم بالشروع كالحج، وإذا شرع في صوم نفل فأول جزء أتى به انعقد قربة، والقرب لا يجوز إبطالها، قال الله تعالى: ( ولا تبطلوا أعمالكم ). مالك: أحمد: ق. التكملة: يلزمهم إذا شرع في صوم ظن أنه واجب عليه حيث لا يلزمه المضي فيه، عندهم أن الغرم يلزم كالنذر، وإن كان النذر يلاقي كل يوم والغرم بعضه. قالوا: وأجمع الأصوليون على أن من ندم على طاعة وتاب عنها كفر، واعتذروا عن الأكل عند الصديق بالخبر الوارد فيه من جبر قلب المسلم. والجواب: لا نسلم أن الغرم ملزم، والنذر التزامه صحيح صريح وثابت  في الذمة كالديون، وهاهنا لم توجد العبادة حتى تحفظ. ونقول: الصوم لا يتجزأ بل كله عبادة وبعضه ليس بعبادة، وهو يشابه الإيجاب والقبول، والصحيح أن نسلم أنه عبادة، لكن نقول: الجزء يحاكي أصله ولو ترك أصل هذه العبادة في اليوم لم يلزمه شيء، وأما قوله تعالى: ( ولا تبطلوا أعمالكم ) أراد به الواجبات. |
| المرداوي | التحبير شرح التحرير | 885 | حنبلي | 1 | 1090 | التحبير شرح التحرير - (2 / 991)  قوله: ﴿ ولا يلزم غير حج وعمرة بالشروع، خلافاً لأبي حنيفة، [ و ] مالك ﴾. ذهب أكثر العلماء: أن غير الحج والعمرة من التطوعات لا يلزم بالشروع فيه، بل هو مخير فيه بين إتمامه وقطعه، والأفضل إتمامه بلا نزاع، للخروج من الخلاف. وذلك ' لأن النبي [ ] كان ينوي صوم التطوع ثم يفطر '، رواه مسلم وغيره.  وأما قوله تعالى: ( ولا تبطلوا أعمالكم ) [ محمد: 33 ]، فيحمل على التنزيه جمعاً بين الدليلين، هذا إن لم يفسر بطلانها بالردة، بدليل الآية التي قبلها، أو أن المراد: فلا تبطلوها بالرياء، نقله ابن عبد البر عن أهل السنة، ونقل عن المعتزلة تفسيرها بمعنى: لا تبطلوها بالكبائر، لكن الظاهر تفسيرها بما تقدم. واحتج المخالف: بحديث الأعرابي: هل علي غيرهما؟ قال: ' لا إلا أن تطوع '، أي: فيلزمك التطوع إن تطوعت، وإن كان تطوعاً في أصله. وعندنا: أن الاستثناء منقطع، بدليل أن النبي [ ] قد أبطل تطوعه كما سبق.  ومما استشكل على أبي حنيفة: تجويزه للمتنفل بعد أن يشرع في الصلاة قائماً، الصلاة قاعداً، فلذلك حالفه صاحباه، فمنعا القعود طرداً للقاعدة. مع أنه نقل أبو نصر العراقي عن أبي حنيفة في كتاب الصداق: ( أن له الخروج من صوم التطوع، إلا أنه يجب القضاء ). وأما الحج والعمرة فيلزم إتمامهما في التطوع لمن شرع فيهما. وفرق بينهما وبين سائر التطوعات بوجهين: أحدهما: أن نفلهما مساو لفرضهما، نية، وكفارة، وغيرهما، فوجب أن يتساويا في الإتمام واللزوم. والثاني: - وهو أجود، وبه أجاب الإمام الشافعي في ' الأم ' أنه  يجب المضي في فاسد التطوع منهما كواجبه، فإتمام صحيح التطوع أولى، قاله البرماوي. قال ابن مفلح في ' فروعه ': ( لأن نفل [ الحج ] كفرضه في الكفارة، وتقرير المهر بالخلوة معه، بخلاف الصوم ). وقال في موضع آخر: ( لانعقاد الإحرام لازماً ). وقال في ' المغني ' و ' الشرح ': ( لتأكد إحرامهما، ولا يخرج منهما بإفسادهما ). قال البرماوي في ' شرح منظومته ': ( على أن هذا السؤال قد أفسد من أصله، بأن الحج لا يمكن وقوعه تطوعاً، [ فإنه إقامة شعار البيت، ومن فروض ] الكفايات، وهي تلزم بالشروع على الأصح ) انتهى. وتبع في ذلك الزركشي في ' شرح جمع الجوامع '. قلت: وفيه نظر، وذلك أنه لو حج حجة الإسلام مع من حج حجة ثانية: هل يقال: إن الذي حج ثانياً مع الذي وجب عليه حجة الإسلام، يكون حجة من فروض الكفايات والحالة هذه؟ فيه نظر ظاهر.  وقد قال أصحابنا: ( إن الحج فرض كفاية في كل عام )، ومرادهم - والله أعلم -: إذا خلا عام من أن يوجد من وجب عليه حجة الإسلام، فإنه يلزم الحج ويكون فرض كفاية، لا أن كل من حج ثانياً يكون حجة ذلك من فروض الكفاية، هذا ما ظهر. وينتفض أيضاً بحج المراهق، فإن حجه نفل، لأنه غير مخاطب، إذ الخطاب لا يتوجه إليه. وعن أحمد رواية بوجوب إتمام الصوم، ولزوم القضاء إن أفطر، وفاقاً لأبي حنيفة، ومالك، كما تقدم. وعن أحمد تلزم صلاة التطوع بخلاف الصوم، ومال إليه أبو إسحاق الجوزجاني، وقال: ( الصلاة ذات إحرام وإحلال كالحج ).  قال المجد: ( ورواية إتمام الصوم عكس هذه الرواية، وذلك لأنه عبادة تجب بإفسادها الكفارة العظمى كالحج ). والمذهب التسوية، وقيل: الاعتكاف كالصوم. وذكر القاضي وجماعة من الأصحاب: ( أن الطواف كالصلاة في الأحكام، إلا ما خصه الدليل )، فظاهره: أنه كالصلاة هنا، وفاقاً لمالك. ولا تلزم الصدقة، والقراءة، والأذكار، بالشروع، وفاقاً للأئمة الأربعة. قوله: ﴿ فرع: الزائد على قدر [ الواجب ] في قيام ونحوه ﴾ - كركوع وسجود ﴿ نفل عند الأربعة، وغيرهم ﴾.  منهم: أكثر أصحابنا، لجواز تركه مطلقاً، وهذا شأن النفل. قال ابن برهان: ( على هذا أجمع الفقهاء والمتكلمون )، ولم يحك فيه خلافاً إلا عن الكرخي. ﴿ وواجب عند بعض الشافعية، والكرخي ﴾، لتناول الأمر منهما. قال القاضي: ( وهو ظاهر كلام أحمد )، وأخذه من نصه على أن الإمام إذا أطال الركوع فأدركه فيه مسبوق أدرك الركعة، ولو لم يكن الكل واجباً لما صح له ذلك، لأنه يكون اقتداء مفترض بمنتفل. ورده ابن عقيل وأبو الخطاب بما يأتي في المسألة التي بعد هذه.  ﴿ [ وللقاضي من أصحابنا كالقول الأول والثاني ] ﴾. قوله: ﴿ [ وعند الثلاثة: إن أدرك الركوع أدركها ] ﴾. أي: ذهبت الأئمة الثلاثة: أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد: أنه لو أدرك الإمام راكعاً و [ لو ] بعد الطمأنينة منه أدرك الركعة. قالوا: لأن الاتباع يسقط الواجب: كمسبوق، وصلاة امرأة الجمعة، ويوجب الاتباع ما كان غير واجب: كمسافر ائتم بمقيم، فيلزمه إتمام الصلاة. قال ابن عقيل: ( نص أحمد، - يعني: [ الذي ] تقدم في التي قبلها لا يدل عندي على هذا المذهب، بل يعطي أحد أمرين: إما جواز ائتمام المفترض بالمتنفل، ويحتمل أن يجرى مجرى الواجب في باب الاتباع خاصة، إذا الاتباع قد يسقط الواجب، كما في المسبوق، ومصلي الجمعة من امرأة، وعبد، ومسافر، وقد يوجب ما ليس بواجب: كالمسافر المؤتم بمقيم.  وقياس الزيادة المنفصلة، وهو فعل المثل على الزيادة المتصلة ) انتهى. ﴿ [ و ] ﴾ قال الإمام ﴿ [ مالك ] ﴾: لا يدرك الركوع إلا إن أدرك ﴿ [ معه الطمأنينة ] ﴾. قال ابن مفلح في ' فروعه ': ( من أدرك الإمام راكعاً فركع معه أدرك الركعة، وفاقاً لأبي حنيفة والشافعي. وقيل: إن أدرك معه الطمأنينة وفاقاً لمالك ) انتهى.  وقياس الزيادة المنفصلة، وهو فعل المثل على الزيادة المتصلة ) انتهى. ﴿ [ و ] ﴾ قال الإمام ﴿ [ مالك ] ﴾: لا يدرك الركوع إلا إن أدرك ﴿ [ معه الطمأنينة ] ﴾. قال ابن مفلح في ' فروعه ': ( من أدرك الإمام راكعاً فركع معه أدرك الركعة، وفاقاً لأبي حنيفة والشافعي. وقيل: إن أدرك معه الطمأنينة وفاقاً لمالك ) انتهى. |

كتب معاصرة

تيسير علم أصول الفقه.. للجديع - (1 / 22)

مسألة:

ذهبَ الحنفيَّةُ والمالكيةُ إلى أنَّ من شرعَ في التَّطوعِ فإنَّهُ يصيرُ عليهِ واجبًا بِمجرَّدِ الشُّرُوعِ، فليسَ له إبطالُهُ ولا الخُرُوجُ منهُ، فإنْ خرجَ منهُ لزمَهُ القضاءُ عند الحنفيَّةِ، وعند المالكيَّةِ: يلزمُهُ القضاءُ إذا خرجَ منهُ بغيرِ عذْرٍ، ولا يلزمُهُ إذَا خرجَ منهُ بعذْرٍ.

واستدلُّوا بعمُومِ قولهِ تعالَى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ [محمد: 33].

ومذهبُ الشَّافعيِّ وأحمدَ وسفيانَ الثَّورِيِّ: هو تطوُّعٌ قبلَ الشُّروعِ فيهِ وبعدَهُ، وليسَ عليهِ قضاءٌ لو تركهُ، إنما الأمرُ له إن شاءَ قضَى وإنْ شاءَ تركَ، وهذه الآيةُ ليستْ في ذلكَ، إنَّما هي في إبطالِ الحسناتِ بفعلِ السَّيِّئاتِ، أو بالرِّياءِ، وقد صحَّ عن النَّبيِّ - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: ((الصَّائمُ المتطوِّعُ أميرُ نفسِهِ، إن شاءَ صامَ وإن شاءَ أفطرَ)) [أخرجهُ التِّرمذيُّ وغيرُهُ من حديث أمِّ هانيءٍ، ولهُ شاهدٌ من حديثِ عائشةَ].

من أصول الفقه على منهج أهل الحديث - (1 / 156(

القاعدة الثانية: المندوب لا يجب بالشروع فيه المندوب لا يجب بالشروع فيه، لأن ما لا يجب ابتداؤه لا يجب إتمامه، يقول عطاء إن ابن عباس كان لا يرى بأسا أن يفطر إنسان في التطوع ويضرب أمثالا: طاف سبعا فقطع ولم يوفه فله ما احتسب، أو صلى ركعة ولم يصل أخرى فله ما احتسب، أو يذهب بمال يتصدق به، فيتصدق ببعضه وأمسك بعضه. أخرجه عبد الرزاق "4/271".

ويستثنى من ذلك التطوع بالحج أو العمرة فإنهما يجب إتمامهما إذا ابتدأهما المسلم ولو كان أصلهما تطوعاً لقوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: 196]. الآية.

من أصول الفقه على منهج أهل الحديث - (1 / 157(

قال ابن عبد البر كما في البحر المحيط "1/384": من احتج على المنع بقوله تعالى: ﴿ وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ [محمد: 33] فإنه جاهل بأقوال العلماء فإنهم اختلفوا فيها على قولين: فأكثرهم قالوا: لا تبطلوها بالرياء وأخلصوها، وهم أهل السنة، وقيل: لا تبطلوها بالكبائر وهو قول المعتزلة. انتهى.

شرح الورقات في أصول الفقه - للصقعبي - (1 / 32(

مسألة:

إذا بدأ الإنسان في المندوب هل يلزمه الإتمام ويحرم عليه القطع أو أن له أن يتم وله أن يقطع؟

مثل لو صام الإنسان نفل، هل لابد إذا شرع في الصيام أن يتمه الإنسان صومه أم أنه مخير؟ فالجمهور قالوا بأنه مخير.

وخالف قي ذلك وهو القول الثاني الحنفية قالوا: بأن هذا الشيء الأصل أنه مندوب مستحب لكن لما شرع فيه تحتم عليه وأصبح واجباً عليه وليس له خيار في قطعه.

شرح الورقات في أصول الفقه - للصقعبي - (1 / 33)

الجمهور الذين قالوا بأنه مخير لا يقولون بذلك على الإطلاق وقالوا بأن كثرة قطع النوافل دليل على رقة في الدين والأولى بالمؤمن ألا يفعل ذلك، قالوا: بأنه لو فعله لحاجة فإنه لا يأثم، قالوا كما أنه ابتداء له الفعل والترك، فإنه إذا شرع لق الفعل والترك، لأن الأصل الفعل أو الترك.

دليل الجمهور حديث أم هاني رضي الله عنها كما رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ﴿ الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر ﴾ قوله إن شاء صام، يعني استمر ولأن شاء أفطر أي قطع قالوا هذا يدل على إن النافلة تسمى تطوعاً، لماذا؟ لأنه قال (الصائم المتطوع) فقالوا إن النبي - صلى الله عليه وسلم - أخبر أنه في صوم النافلة يكون الإنسان مخير بين الإتمام وبين القطع قالوا: فإذا جاز هذا في الصوم فقد جاز في سائر العبادات.

دليلهم الآخر قالوا: قبل المباشرة، أي مباشرة هذا الفعل فالإنسان مخير بين الفعل وبين الترك كذلك بعد المباشرة فلإنسان مخير بين ذلك يعني لا أحد يستطيع أن يقول إن صيام النفل واجب، لماذا؟

استصحاباً لأصل وهو أن التطوع الإنسان مخير فيه قالوا يجب علينا أن نستصحب هذا الأصل وهو أنه مندوب فيه يعني لم يتغير من الحكم شيء قبل الشروع فيه أو بعد هكذا قالوا.

الحنفية يستدلون بعمومات أدلة ليست نص في المسألة ولعل هذا مما يضعف أدلتهم، من أدلتهم قالوا إن الله تعالى نهانا عن إبطال الأعمال لقوله - عز وجل - ﴿ وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ(1) ﴾، وقالوا: إن قطع الصلاة بعد الشروع بها إبطال على مذهبهم فقالوا: هذا يكون منهي عنه، وقالوا: ليس هناك معنى للنهي عن الإبطال إلا لكونها قد انتقلت إلى واجبة.

شرح الورقات في أصول الفقه - للصقعبي - (1 / 34)

وأجاب الجمهور على هذا وقالوا: إن المراد بقوله تعالى ﴿ وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ ليس المراد منه عدم قطعها وإنما المراد عدم إبطالها بالرياء، لأن العمل قد تبقى صورته نسأل الله العافية ويحبط بالمراءاة كما لو تصدق ب 50 أو 60 ريال رياء وسمعة صورته باقية ولكن العمل حابط، قالوا إن المراد بهذه الآية النهي عن إبطالها بالرياء، ثم قال: الجمهور أيضاً لنفرض إن هذه الآية نص في النهي عن القطع قالوا إلا أننا نستثني منه المندوب بالدليل، يعني قالوا لو تنزلنا الآية وقلنا إن الآية تدل على النهي عن إبطال العمل كما قال الحنفية، قالوا فإننا نستثني من ذلك المندوب، لماذا؟ قالوا الدليل، وما هو الدليل؟

قالوا إن قول الله - عز وجل - ﴿ وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ دليل عام لكل الأعمال وقوله ﴿ الصائم المتطوع أمير نفسه ﴾ استثناء ولذلك قالوا: نعمل العموم وهو أنه لا يجوز إبطال الأعمال إلا التطوع يعني أي عمل يقوم به الإنسان لا يجوز إبطاله إذا كان واجباً ونستثني من ذلك التطوع فعلى هذا يرون إن حديث أم هاني مخصص قالوا إذا سلمنا بطريقتكم أن العبادات لا يجوز قطعها فإن حديث أم هاني يكون تخصيصاً أيضاً من أدلة الحنفية يقولون إن العبادة "هذا تعليل " إذا شرع فيها الإنسان أصبحت حقاً لله - عز وجل - وحق الله يجب أن يصان عن الإبطال وهذا تعليل وجيه جداً، ولذلك الحنفية هم أئمة التعليل عند أهل السنة والجماعة تعليلهم قوي لو لم يرد إلا هذا الدليل لكان مقنعاً، لكن يجاب عن ذلك وهذا يستفاد منه في قضية الجمع بين الأدلة والتعارضات.

شرح الورقات في أصول الفقه - للصقعبي - (1 / 35)

انتبهي هذا صحيح نعم، ولكن نقول أننا لا ننظر إلى هذا التعليل، لماذا؟ لأنه في مقابل النص، ما هو النص؟ النص حديث أم هاني، لكن خذيها قاعدة إذا تعارض الدليل والتعليل فإنه يقدم الدليل وعلى هذا ما يكتب بعض المستصحفين في الصحف الذين لا يعرفون من الشريعة إلا رسومها أما أنهم لو كانوا من الطير لكانوا رخما ولو كانوا من الحيوانات لكانوا حمرا هذا الوصف الذي ينطبق عليهم لأنهم رخمّ الطيور لا يقعون إلا على الجيف والحمر بالنسبة للحيوانات لفرط غبائهم، فنجد أن هؤلا المستصحفين وأنصاف الكتاب يعللون باقيستهم الفاسدة وعقولهم الباطلة، وجنوا على الشريعة جناية لا يعلم مداها إلا الله - عز وجل -، وكل هذا تحت مسمى أنه ليس في الإسلام رجال دين، ونحن نقول صدقتم ولكن فيه علماء دين يذبون عنه ويوضحون مشكلة ويبينون متشابهة، فهل يفقه هؤلا المستصفحون مثل هذه القضايا وهذه القواعد الجميلة؟ هل يفقهون أن العقول إذا تعارضت مع النقول دل ذلك على ضياع العقول وليس النقول، إذا تعارض مع العقل دل على ضياع العقل وإذا توافقا دل ذلك على صحة العقل، ولكن كثيراً ما يقيسون باقيستهم الفاسدة ويعللون بتعليلاتهم الممجوجة والله تعالى المستعان.

فعلى هذا نقول يا طالبة العلم بأنه إذا تعارض الدليل والتعليل، فإنه يقدم الدليل ولذلك فالراجح في المسألة إن النفل يستمر نفلاً حتى بعد الشروع فيه.

ما ثمرة الخلاف بين الفريقين؟

شرح الورقات في أصول الفقه - للصقعبي - (1 / 36)

الثمرة هي أولاً: الجمهور يقولون إذا شرع فيها استمرت نافلة فيها أي في النافلة، والحنفية يقولون أنه إذا شرع في النافلة انتقلت إلى واجبة، لأن كل خلاف فيه ثمرة، لأنه لو لم يكن فيه ثمرة لعد ذلك لجاجاً وخصومه، والخلاف الذي ليس له ثمرة لا يعد خلافاً وإنما يعد اختلافاً.

الثمرة الثانية: الجمهور قالوا إذا قطعها لا يأثم، لماذا؟ لأن له الفعل وعدم الفعل، والحنفية قالوا: بأنه يأثم بقطعها لأنه قطع واجب ويجب عليه القضاء يعني لو كبر الإنسان للوتر ثم قطعها فقد اشتغلت ذمته يجب عليه الإعادة ويأثم على الترك، لماذا؟ على أنها انتقلت إلى واجبة عندهم بينما الجمهور يقولون لو قطعها لا يعيد ولا يجب عليه القضاء لكن هناك نوعان من العبادات استثناها الجمهور بالنص وقالوا إذا شرع فيهما وجبا وهما الحج والعمرة لأنهما خارجان عن الدليل، ما هو الدليل؟ (الصائم المتطوع أمير نفسه) هذا عام في كل النوافل إلا الحج والعمرة لقوله - عز وجل - ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (1)، دل على أنه إذا شرع في الحج والعمرة وجب الإتمام، لأن قوله ﴿ وَأَتِمُّوا ﴾ غير ﴿ افعلوا)، لماذا؟ ما الفرق بينهما؟

الفرق هو أن الفعل يكون الأمر به قبل الابتداء والأمر بالإتمام يكون بعد الابتداء ولذلك إذا حج الإنسان أو اعتمر نافلة بالنسبة للحج لو فعل مفسدا كالجماع قبل التحلل الأول هناك قول من يرى أنه يقضيه من العام القادم لأنه لما تلبس بالنافلة انتقل إلى واجب في الحج والعمرة وعلى هذا نقول أنه دليل (الصائم المتطوع أمير نفسه) دليل عام، لكن خصص منها الحج والعمرة حتى عند الجمهور بدليلهم الخاص وإذا شرع فيها الإنسان وجب عليه إتمامها.

تذكير الفحول بترجيحات مسائل الأصول - (1 / 4)

والصحيح أن المندوب لا يلزم بالشروع فيه إلا في النسكين خاصة وهو مذهب جماهير أهل العلم من الفقهاء والأصوليين واختاره شيخ الإسلام خلافاً لكثير من الحنفية، لكن إتمامه أفضل وإن قضاه بعد قطعه فحسن جداً.

جدول فارغ قابلة للتعبئة

| المؤلف | الكتاب | الوفاة | المذهب | الأهمية  حيث 1 الأهم | الحجم | المحتوى |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |

نموذج تطبيقي على مسألة

لزوم المندوب بالشروع فيه

يقارن المتدرب بحثه بهذا النموذج التطبيقي على الخارطة:

## عناصر بحث المسألة:

اسم المسألة:

إتمام المستحب بالشروع فيه

تصوير المسألة:

إذا شرع المسلم في الواجب وجب عليه إتمامه ولايجوز له قطعه، وكذلك الفرض الكفائي، أما المستحب أو المندوب فهو محل البحث، فهل يجوز قطعه أو لا؟ وإذا قطعه فهل يقضي أو لا؟ وهل يفرق بين مندوب ومندوب أو كلها سواء؟محل بحث وهو لب المسألة هنا.

تحرير محل النزاع:

1. اتفق العلماء على وجوب الحج والعمرة بالشروع فيهما ([[1]](#footnote-1)) وممكن حكى الإجماع ابن تيمية **([[2]](#footnote-2))**، واختلفوا فيما عداهما:
2. اتفق العلماء على أن الأفضل الإتمام ([[3]](#footnote-3))، واختلفوا في الوجوب:
3. اتفق العلماء على أن الواجب والواجب على الكفاية يلزمان بالشروع فيها، واختلفوا في المستحب ([[4]](#footnote-4)).
4. اتفق الفريقان على أن الصدقة، والقراءة، والأذكار، لاتلزم بالشروع فيها، وبه قال الأئمة الأربعة. ([[5]](#footnote-5)) وأضاف المالكية: الوضوء والصدقة والرفد والسفر للجهاد **([[6]](#footnote-6))**

أقوال العلماء:

القول الأول:

يلزم الإتمام بالشروع فيها

نسبة القول:

وهو قول أبي بكر ونسب لابن عباس قولا ثانيا([[7]](#footnote-7))

وبه قال: أبوحنيفة ([[8]](#footnote-8))ومالك ([[9]](#footnote-9))وهو رواية عن أحمد. ([[10]](#footnote-10)) وحصر المالكية الوجوب في: ست عبادات الصلاة والصوم والحج والعمرة والاعتكاف والائتمام وطواف التطوع.ولعله موافق للحنفية أيضا كما ظهر في تحرير محل النزاع.

القول الثاني:

لايلزم بل هو مخير فيه بين إتمامه وقطعه،ولايلزمه قضاؤه. ([[11]](#footnote-11))

نسبة القول:

وهو قول أكثر العلماء ([[12]](#footnote-12))، ونسب لسفيانَ الثَّورِيِّ ([[13]](#footnote-13))، وهو مذهب الشافعية ([[14]](#footnote-14)) ومذهب الحنابلة. ([[15]](#footnote-15))

وهو صريح قول ابن عباس: يقول عطاء إن ابن عباس كان لا يرى بأسا أن يفطر إنسان في التطوع ويضرب أمثالا: طاف سبعا فقطع ولم يوفه فله ما احتسب، أو صلى ركعة ولم يصل أخرى فله ما احتسب، أو يذهب بمال يتصدق به، فيتصدق ببعضه وأمسك بعضه ([[16]](#footnote-16)). وهو ظاهر اختيار ابن تيمية. ([[17]](#footnote-17)).

القول الثالث (إن وجد. أو أكثر )

أن له الخروج من صوم التطوع، إلا أنه يجب القضاء([[18]](#footnote-18))

نسبة القول:

وهو قول ثان لأبي حنيفة ([[19]](#footnote-19)) نقله أبو نصر العراقي عن أبي حنيفة في كتاب الصداق. ([[20]](#footnote-20))

القول الرابع:

وعن أحمد تلزم صلاة التطوع بخلاف الصوم ([[21]](#footnote-21))وقيل: الاعتكاف كالصوم. وذكر القاضي وجماعة من الأصحاب: ( أن الطواف كالصلاة في الأحكام، إلا ما خصه الدليل )، فظاهره: أنه كالصلاة هنا، وفاقاً لمالك. ([[22]](#footnote-22))

نسبة القول:

وهو رواية عن أحمد ([[23]](#footnote-23))ومال إليه أبو إسحاق الجوزجاني، وقال: ( الصلاة ذات إحرام وإحلال كالحج ). قال المجد: ورواية إتمام الصوم عكس هذه الرواية([[24]](#footnote-24))

أدلة الأقوال:

أدلة القول الأول:

أولا: من الكتاب:

قوله تعالى: ( ولا تبطلوا أعمالكم ) [ محمد: 33 ].

وجه الدلالة من النص

إذا شرع في صوم نفل فأول جزء أتى به انعقد قربة، والقرب لا يجوز إبطالها. ([[25]](#footnote-25)) وهو دليل عام لكل الأعمال.

ونوقش:

أنه يحمل على وجوه:

1. يفسر بالتنزيه جمعاً بين الدليلين.
2. يفسر بطلانها بالردة، بدليل الآية التي قبلها **([[26]](#footnote-26))**.
3. أو أن المراد: فلا تبطلوها بالرياء، نقله ابن عبد البر عن أهل السنة **([[27]](#footnote-27))**.
4. نقل عن المعتزلة تفسيرها بمعنى: لا تبطلوها بالكبائر، لكن الظاهر تفسيرها بما تقدم **([[28]](#footnote-28))**.
5. وقد يقال اللفظ عام فهو متناول لذلك ولا يجب إلا بالنذر([[29]](#footnote-29))
6. وقيل: أراد به الواجبات. ([[30]](#footnote-30))
7. وقيل: هي في إبطالِ الحسناتِ بفعلِ السَّيِّئاتِ. ([[31]](#footnote-31))

ثانيا: من السنة:

1. حديث الأعرابي: عن طلحة بن عبيد الله قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد ثائر الرأس يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول، حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خمس صلوات في اليوم والليلة فقال: هل علي غيرها قال: لا إلا أن تطوع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وصيام رمضان قال: هل علي غيره قال: لا إلا أن تطوع قال، وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة قال هل علي غيرها قال لا إلا أن تطوع قال فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفلح إن صدق.متفق عليه **(**[[32]](#footnote-32)**)**.

وجه الدلالة من النص

أي: فيلزمك التطوع إن تطوعت، وإن كان تطوعاً في أصله. ([[33]](#footnote-33))

ونوقش:

أن الاستثناء منقطع، بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أبطل تطوعه بفطره بعد نية الصوم كما سبق. ([[34]](#footnote-34))

وقيل: وقيل إلا أن تطوع بالنذر بأن تنذر نافلة كالوتر. ([[35]](#footnote-35))

1. صحيح مسلم قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نادت امرأة ابنها وهو في صومعته يصلي قالت يا جريج فقال اللهم أمي وصلاتي قال فقالت يا جريج قال اللهم أمي وصلاتي فقالت اللهم لا تمته حتى ينظر في وجه([[36]](#footnote-36))
2. عن أبي هريرة عن النبي ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ قال لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة ٌ عيسى بن مريم وصاحب جريج - وكان جريج رجلاً عابداً فاتخذ صومعة ً فكان فيها فأتته أمه وهو يصلي فقالت يا جريج فقال يا رب أمي وصلاتي فأقبل على صلاته فانصرفت فلما كان من الغد أتته وهو يصلي فقالت يا جريج فقال يا رب أمي وصلاتي فأقبل على صلاته فلما كان من الغد أتته فقالت يا جريج فقال أي رب أمي وصلاتي فأقبل على صلاته فقالت اللهم لا تمته حتى ينظر إلى وجوه المومسات...الحديث متفق عليه ([[37]](#footnote-37))

وجه الدلالة من النص

أنه لم يقطع صلاته.قال ابن بطال: "إنما سأله أن يلقي في قلبه الأفضل، ويحمله على أولى الأمرين به، فحمله على التزام مراعاة حق الله على حق أمه" ([[38]](#footnote-38))

ونوقش:

أنه عوقب على عدم إجابة إمه بإجابة دعائها فدل على مشروعية قطع الصلاة النافلة عند الحاجة.

قال ابن الجوزي: "اعلم أن قلة العلم أوقع جريجا فيما أوقعه فيه فإن طاعة الوالدة وإجابتها لازمة وصلاته كانت تطوعا فلما قل علمه قدم التطوع على الواجب"([[39]](#footnote-39))

**ثالثا: من الاجتهاد والنظر:**

1. أن الحج والعمرة متفق على إتمامهما في التطوع لمن شرع فيهما فيقاس عليهما غيرهما. ([[40]](#footnote-40))لوجوب مضي في فاسدهما" فإتمام صحيح تطوعهما أولى بوجوب المضي فيه، "و" لـ "ـمساواة نفلهما" لـ "فرضهما في النية والكفارة، وغيرهما كانعقاد الإحرام لازما في حق من لزمه الحج وغيره. ([[41]](#footnote-41))

ونوقش:

من وجوه:

* أن وجوب الإتمام في الحج؛ لأن نفله كفرضه في النية والكفارة وفي قضاء فاسده، والعمرة مثل الحج.بخلاف غيرهما، ففي الصلاة مثلا يخرج منها بالنية وكذا الصوم، وبفسادهما يخرج منهما،([[42]](#footnote-42)) والكفارة في فرض الصوم دون نفله وليس في الصلاة كفارة مطلقا ([[43]](#footnote-43)).
* ومن الفروق أن الإحرام في الحج يقع لازما، ولايخرج بإفساده ([[44]](#footnote-44))
* وينتقض أيضاً بحج المراهق، فإن حجه نفل، لأنه غير مخاطب، إذ الخطاب لا يتوجه إليه، ومع ذلك يجب الاستمرار فيه فدل على خصوصية الحج دون غيره. ([[45]](#footnote-45))

1. إن العبادة إذا شرع فيها الإنسان أصبحت حقاً لله - عز وجل - وحق الله يجب أن يصان عن الإبطال ([[46]](#footnote-46)).ولا سبيل إليها أي إلى صيانة ما أداه إلا بلزوم الباقي فالترجيح بالمؤدى أولى من العكس؛ لأن العبادة مما يحتاط فيها ([[47]](#footnote-47))
2. قال ابن المنير ووقع لي مأخذ لطيف لمالك في أن الشرع يلزم أن الصوم والصلاة ونحوهما عبادات لا تقبل التجزئة فلو ركع إنسان فترك السجود لم يكن متعبدا ألبتة فإذا شرع فيما لا يتجزأ وجب عليه الإتمام ويكون التقويم على معتق البعض أصلا في هذا فإن حاصله إيجاب الإتمام على من شرع ويكون نظير عتق مشكل في العبادات من حيث قبل التجزئة ابتداء واستقرت فيه التنفل على الراحلة لضرورة السفر فإنه يقتصر على بعض الأركان وينتقل من الإتمام إلى الإيماء ([[48]](#footnote-48))
3. عبادة تلزم بالنذر فتلزم بالشروع كالحج. ([[49]](#footnote-49))
4. قالوا: وأجمع الأصوليون على أن من ندم على طاعة وتاب عنها كفر،  ([[50]](#footnote-50))
5. واحتج القاضي: "أن نسبة الواجب والزيادة عليه إلى الأمر واحدة، والأمر في نفسه أمر واحد، وهو أمر إيجاب، وأحدهما غير متميز من الآخر، فانتظمهما انتظاما واحدا، والكل امتثال"([[51]](#footnote-51))

ونوقش:

لا نسلم أن نسبتها إلى الأمر واحدة، بل الواجب نسبته إليه بالوجوب، والزيادة بالندبية. ولا نسلم أن الأمر في نفسه واحد، وإنما هو واحد في لفظه، أما في حقيقته فهو في تقدير أمرين: أحدهما جازم بالنسبة إلى الواجب، والثاني غير جازم بالنسبة إلى الزيادة. ولا نسلم أنه انتظمهما انتظاما واحدا، بل بالوجوب والندبية كما تقرر. ([[52]](#footnote-52))

أدلة القول الثاني:

أولا: من الكتاب:

قول الله تعالى: ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (91) ﴾ [التوبة: 91]

وجه الدلالة من النص

أن المتطوع محسن فإذا طرأت له حاجة فلاحرج عليه في قطعها، والدين يسر وليس بعسر.قال السعدي رحمه الله:"

وإذا أحسن العبد فيما يقدر عليه، سقط عنه ما لا يقدر عليه". ([[53]](#footnote-53))

ثانيا: من السنة:

1. عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم يا عائشة \* هل عندكم شيء قالت فقلت يا رسول الله ما عندنا شيء قال فإني صائم قالت فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهديت لنا هدية أو جاءنا زور قالت فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يا رسول الله أهديت لنا هدية أو جاءنا زور وقد خبأت لك شيئا قال ما هو قلت حيس قال هاتيه فجئت به فأكل ثم قال قد كنت أصبحت صائما.أخرجه مسلم. ([[54]](#footnote-54)) وهو حديث صريح في المسألة.
2. حديث الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر رواه الترمذي وغيره**.** فإذا جاز هذا في الصوم فقد جاز في سائر العبادات.
3. عن أم هانئ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فدعا بشراب فشرب ثم ناولها فشربت فقالت يا رسول الله أما إني كنت صائمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر. أخرجه أحمد، والترمذي، والنسائي في الكبرى، والحاكم.وقال الحاكم صحيح الإسناد ([[55]](#footnote-55)) وفي لفظ: كنت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتي بشراب فشرب ثم ناولني فشربت منه، قلت: يا رسول الله، إني قد أذنبت فاستغفر لي قال: وما ذلك؟ قالت: كنت صائمة فأفطرت قال: من رمضان؟ قالت: لا قال: لا يضرك ([[56]](#footnote-56)).وهو صريح في المسألة.
4. قالت عائشة: كنت وحفصة صائمتين فأهدى لنا طعام فأكلنا فدخل النبي عليه السلام فابتدرتني حفصة وكانت بنت أبيها فسألته عن ذلك فقال: ' اقضيا يوما مكانه '، ودخل علي ذات يوم فقال: ' إني صائم ' فأهدي لنا حيس، فقال: ' إني آكل وأقضي يوما '. ([[57]](#footnote-57))

ونوقش:

بالكلام في سنده فرواية مالك عن الزهري مرسلة أرسلها الزهري.([[58]](#footnote-58))

وأجيب عن الأكل عند الصديق بالخبر الوارد فيه من جبر قلب المسلم.

وأجيب عن المناقشة:

ثالثا: من الاجتهاد والنظر:

1. إذا ألزمنا به أدى إلى مناقضة أصل ندبيته([[59]](#footnote-59)).
2. تارك للصوم في بعض اليوم فلا يزيد على ترك الجميع([[60]](#footnote-60))
3. أنه عبادة لا يجب المضي فيها مع الإفساد فلا تلزم بالشروع ويستثنى الحج فإنه يمضي فيه مع الإفساد. ([[61]](#footnote-61))
4. أن المندوب يجوز تركه وترك إتمامه المبطل لما فعل منه ترك له([[62]](#footnote-62))
5. قبل مباشرة هذا الفعل فالإنسان مخير بين الفعل وبين الترك، كذلك بعد المباشرة فالإنسان مخير بين ذلك استصحاباً لأصل وهو أن التطوع مخير فيه. ([[63]](#footnote-63))
6. واستدل أيضاً بأن المرء إذا أخرج عشر دراهم فتصدق بواحد وردَّ تسعة لم يكن عليه حرج. ([[64]](#footnote-64))

أدلة القول الثالث:

ولم أجد لهذا القول مستندا.لكن يشهد له في عدم وجوب الإتمام أدلة القول الثاني، ويشهد له في القضاء الحديث السابق: اقضيا يوما مكانه".

أدلة القول الرابع:

1. لأنها ذات إحرام وإحلال. كالحج فلتزم بالشروع. ([[65]](#footnote-65))
2. لأنها عبادة تجب بإفسادها الكفارة العظمى كالحج. ([[66]](#footnote-66))

الترجيح

والارجح والله أعلم هو القول الثاني لما يلي:

أسباب الترجيح:

1. قوة أدلتهم وتنوعها من الكتاب والسنة.
2. قوة الجواب عن أدلة القول الثاني ومناقشتها في الجملة.
3. أنه مقتضى الجمع بين الأدلة. ([[67]](#footnote-67))

سبب الخلاف:

وله أسباب مختلفة، منها:

1. أن الأمر المعلق على الاسم: هل يقتضي الاقتصار على أول ذلك الاسم والباقي ساقط، أو يقتضي استيعاب ذلك الاسم؟فيه خلاف بين الأصوليين، وأكثر من يلهج به المالكية، والأول اختيار القاضي عبد الوهاب منهم، وإن لم يكن هذا مأخذا لهذا الفرع، وإلا فهو يشبهه. ([[68]](#footnote-68))
2. منهم من جعلها مفرعة على مسألة الكعبي وهو أن ما جاز تركه لا يكون فعله واجبا والحق خلافه لأن مسألة الكعبي ما يجوز تركه والقائل بالوجوب هنا لا يجوز الترك فلا يصح تفريعها عليها([[69]](#footnote-69))
3. ومن الأسباب: الخلاف في تفسير الإبطال في الآية ( **ولا تبطلوا أعمالكم** ).

ونوع الخلاف:

الخلاف معنوي وله ثمرات فقهية.

ثمرة الخلاف

ومن ثمرات الخلاف:

1. هل للمتنفل القعود بعد أن يشرع في الصلاة قائما؟ جوزه أبوحنيفة خلافا لأصله، ولذا خالفه صاحباه، فمنعا القعود طرداً للقاعدة. ([[70]](#footnote-70))
2. ومنها: هل يقضي أو لا؟ يلزم على قول الحنفية القضاء، وعند الجمهور لايقضي. ([[71]](#footnote-71))
3. عند الجمهور لايأثم بالقطع، لأن له الفعل وعدمه، بينما عند أصحاب القول الأول يأثم لأنه قطع واجبا. ([[72]](#footnote-72))
4. ومن الثمرات أن الجمهور يقولون إذا شرع فيها استمرت نافلة فيها أي في النافلة، والحنفية يقولون أنه إذا شرع في النافلة انتقلت إلى واجبة. ([[73]](#footnote-73))
5. ومنها ما ذكره المرداوي بقوله "الزائد على قدر [ الواجب ] في قيام ونحوه } - كركوع وسجود ﴿ نفل عند الأربعة، وغيرهم ﴾.لجواز تركه مطلقاً، وهذا شأن النفل.قال ابن برهان: ( على هذا أجمع الفقهاء والمتكلمون)، ولم يحك فيه خلاف إلا عن الكرخي.﴿ وواجب عند بعض الشافعية، الكرخي ﴾، لتناول الأمر منهما.قال القاضي: ( وهو ظاهر كلام أحمد ) وأخذه من نصه على أن الإمام إذا أطال الركوع فأدركه فيه مسبوق أدرك الركعة، ولو لم يكن الكل واجباً لما صح له ذلك، أنه يكون اقتداء مفترض بمنتفل.ورده ابن عقيل وأبو الخطاب بما يأتي في المسألة التي بعد هذه".([[74]](#footnote-74))
6. ومنها: ما في الاستذكار للدارمي في باب الاعتكاف:إذا دخل في عمل تطوع ثم نواه واجبا فحكى أبو حامد أن المروزي قال يجب وقال غيره لا يجب. ([[75]](#footnote-75))
7. ومنها: هل يجب بأمر الإمام؟ والجواب: قال الزركشي: "ينظر فإن كان من الشعائر الظاهرة وجب كما لو أمرهم بالاستسقاء في الجدب تجب طاعته وإن لم يكن من الشعائر الظاهرة لا يجب كما لو أمرهم بالعتق وصدقة التطوع وأفتى النووي بأنه إذا أمرهم بصيام ثلاثة أيام من الاستسقاء وجب امتثال أمره وتوقف فيه بعضهم لأنه ليس من الشعائر الظاهرة فهو يشبه أمره بالصدقة وذكروا في السير أن الإمام يأمرهم بصلاة العيد وهل هو واجب أو مستحب فيه وجهان قال في الروضة قلت الصحيح وجوب الأمر وإن قلنا صلاة العيد سنة لأنه من الأمر بالمعروف والطاعة لا سيما ما كان شعارا ظاهرا. ([[76]](#footnote-76))
8. ومنها: لو مسح جميع الرأس، فعند من لا يرى وجوب استيعابه، هل يقع مسح جميعه واجبا، أو الزائد على المجزئ منه نفل؟ على الخلاف. ([[77]](#footnote-77))
9. ومنها: الدخول خلف الإمام فإنه يلزم بالشروع، ولا يجوز له الانتقال عند المالكية، لكنه إذا قطع لا تلزمه الإعادة مع الإمام. ([[78]](#footnote-78))
10. إذا سافر للجهاد، فهل له أن يرجع عن ذلك وكذلك الصدقة بشيء واختلف إذا خرج بكسرة خبز للسائل فلم يجده هل له أكلها أم لا؟ قيل يجوز له أكلها، وقيل: لا يجوز، وقيل: إن كان معينا أكلها، وإن كان غير معين لم يأكلها انتهى. ([[79]](#footnote-79))

**انتهى البحث**

1. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991)، الكوكب المنير: ( 1 / 407). [↑](#footnote-ref-1)
2. ()جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس - (1 / 210) حيث قال : وليس له أن يَقِفَ ويَنصرِفَ باتفاق المسلمين وقال : ولهذا اتفق الأئمة على أن الحج والعمرة يلزمان بالشروع فيجب إتمامهما وتنازعوا في الصيام والصلاة والاعتكاف". : مجموع الفتاوى : (26 / 8). [↑](#footnote-ref-2)
3. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991) [↑](#footnote-ref-3)
4. () أشار لذلك ابن تيمية في : جامع المسائل لابن تيمية : (6 / 316) تحقيق عزيز شمس . [↑](#footnote-ref-4)
5. ()ينظر : مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل : (2 / 408)، الذخيرة - (2 / 404)، التحبير شرح التحرير - (2 / 991)، الكوكب المنير: ( 1 / 407). [↑](#footnote-ref-5)
6. () ينظر : الذخيرة - (2 / 529). [↑](#footnote-ref-6)
7. ()إيثار الإنصاف - (1 / 90). [↑](#footnote-ref-7)
8. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991)، البحر المحيط في أصول الفقه - (1 / 233)، الكوكب المنير: ( 1 / 407)، تيسير التحرير - (2 / 332)، مجموع فتاوى ابن تيمية : (27 /265). [↑](#footnote-ref-8)
9. ()ينظر : مجموع فتاوى ابن تيمية : (27 /265) ،حاشية العدوي - (1 / 708)،مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل : (2 / 408)، الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق القرافي - (1 / 265)، الفواكه الدواني - (2 / 835)، التحبير شرح التحرير - (2 / 991) البحر المحيط في أصول الفقه - (1 / 233) ، الكوكب المنير: ( 1 / 407) وقال في تيسير علم أصول الفقه : وعند المالكيَّةِ: يلزمُهُ القضاءُ إذا خرجَ منهُ بغيرِ عذْرٍ، ولا يلزمُهُ إذَا خرجَ منهُ بعذْرٍ.أ.هـ (1 / 22)ولم أجده في كتبهم والله أعلم. وقال الشيخ زروق في شرح الإرشاد: وأصل المذهب أن كل عبادة توقف أولها على آخرها يجب إتمامها أصله كالحج فيجب إتمامه والعمرة والصلاة والصوم والاعتكاف والطواف بخلاف الوضوء والقراءة والذكر ونحوها انتهى. مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل : (2 / 408). [↑](#footnote-ref-9)
10. ()شرح عمدة الفقه لابن تيمية - (3 / 218) ،التحبير شرح التحرير - (2 / 991)، الكوكب المنير: ( 1 / 407). [↑](#footnote-ref-10)
11. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991) [↑](#footnote-ref-11)
12. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991) [↑](#footnote-ref-12)
13. ()تيسير علم أصول الفقه للجديع - (1 / 22). [↑](#footnote-ref-13)
14. ()المعتمد في أصول الفقه لمحمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين المعتزلي - (1 / 130) ، البحر المحيط في أصول الفقه - (1 / 233) ، تقويم النظر - (2 / 120)، غاية الوصول في شرح لب الأصول - (1/ 8)،حاشية العطار على جمع الجوامع : (1 / 127)، الأشباه والنظائر للسيوطي - (1 / 154)، مجموع فتاوى ابن تيمية : (27 /265) . [↑](#footnote-ref-14)
15. ()مجموع فتاوى ابن تيمية : (27 /265) ،المسودة - (1 / 53)،التحبير شرح التحرير - (2 / 991)، شرح مختصر الروضة : (1/349)، الكوكب المنير: ( 1 / 407). [↑](#footnote-ref-15)
16. ()مصنف عبد الرزاق - (4 / 271) بسند صحيح. [↑](#footnote-ref-16)
17. ()الزهد والورع والعبادة - (1 / 72). [↑](#footnote-ref-17)
18. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991) [↑](#footnote-ref-18)
19. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991) [↑](#footnote-ref-19)
20. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991) [↑](#footnote-ref-20)
21. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991). [↑](#footnote-ref-21)
22. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991). [↑](#footnote-ref-22)
23. ()الكوكب المنير: ( 1 / 407). [↑](#footnote-ref-23)
24. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991). [↑](#footnote-ref-24)
25. ()تقويم النظر - (2 / 120). [↑](#footnote-ref-25)
26. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991)، الكوكب المنير: ( 1 / 407). [↑](#footnote-ref-26)
27. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991)، الكوكب المنير: ( 1 / 407). [↑](#footnote-ref-27)
28. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991) ، الكوكب المنير: ( 1 / 407). [↑](#footnote-ref-28)
29. ()البحر المحيط في أصول الفقه - (1 / 233). [↑](#footnote-ref-29)
30. ()تقويم النظر - (2 / 120) [↑](#footnote-ref-30)
31. ()تيسير علم أصول الفقه للجديع - (1 / 22). [↑](#footnote-ref-31)
32. ()صحيح البخاري: (1 / 28)،2 كتاب الإيمان ، 46 باب الزكاة من الإسلام ، رقم الحديث 2678 ، صحيح مسلم :(1 / 40) - 2 باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام ، رقم الحديث (11). [↑](#footnote-ref-32)
33. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991)، الكوكب المنير: ( 1 / 407). [↑](#footnote-ref-33)
34. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991)، الكوكب المنير: ( 1 / 407). [↑](#footnote-ref-34)
35. ()تحفة الحبيب على شرح الخطيب - (2 / 10). [↑](#footnote-ref-35)
36. ()الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق القرافي - (1 / 265). [↑](#footnote-ref-36)
37. () صحيح البخاري: (1 / 130) 21- كتاب العمل في الصلاة، باب من سمى قوما أو سلم في الصلاة على غيره مواجهة وهو لا يعلم ، رقم الحديث 1206، صحيح مسلم : (4 / 1976) 2 باب تقديم بر الوالدين على التطوع بالصلاة وغيرها ، رقم الحديث 2550.  [↑](#footnote-ref-37)
38. ()شرح صحيح البخارى ـ لابن بطال - (3 / 197)، وانظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري - (12 / 25).  [↑](#footnote-ref-38)
39. ()كشف المشكل من حديث الصحيحين - (1 / 984). [↑](#footnote-ref-39)
40. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991) [↑](#footnote-ref-40)
41. ()الكوكب المنير: ( 1 / 407) بتصرف، )تيسير التحرير - (2 / 332). [↑](#footnote-ref-41)
42. ()حاشية العطار على جمع الجوامع : (1 / 127). [↑](#footnote-ref-42)
43. ()غاية الوصول في شرح لب الأصول - (1/ 8). [↑](#footnote-ref-43)
44. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991) [↑](#footnote-ref-44)
45. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991). [↑](#footnote-ref-45)
46. ()شرح الورقات في أصول الفقه - للصقعبي - (1 / 32). [↑](#footnote-ref-46)
47. ()التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه: (2 / 258). [↑](#footnote-ref-47)
48. ()البحر المحيط في أصول الفقه - (1 / 233). [↑](#footnote-ref-48)
49. ()تقويم النظر - (2 / 120). [↑](#footnote-ref-49)
50. ()تقويم النظر - (2 / 120). [↑](#footnote-ref-50)
51. ()شرح مختصر الروضة : (1/349). [↑](#footnote-ref-51)
52. ()تيسير التحرير - (2 / 332). [↑](#footnote-ref-52)
53. ()تفسير السعدي - (1 / 347). [↑](#footnote-ref-53)
54. ()صحيح مسلم - عبد الباقي - (2 / 808) كتاب الصيام ، 32 باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال وجواز فطر الصائم نفلا من غير عذر ) رقم الحديث 1154. [↑](#footnote-ref-54)
55. ()مسند أحمد : (44 / 463) سنن الترمذي - (3 / 109) كتاب الصيام 34 - باب ما جاء في إفطار الصائم المتطوع رقم 731 سنن النسائي الكبرى (2 / 249) ، 209 الرخصة للصائم المتطوع أن يفطر-رقم 3288 ، المستدرك : (1 / 438) رقم 1599. [↑](#footnote-ref-55)
56. ()أخرجه الطبرانى (25/169 ، رقم 411) . وأخرجه أيضًا : أحمد (6/367 ، رقم 27114). [↑](#footnote-ref-56)
57. ()أخرجه الترمذى (3/112 ، رقم 735) . وأخرجه أيضاً : أحمد (6/263 ، رقم 26310) ، والنسائي في الكبرى (2/247 ) ، رقم 3291، والبيهقى (4/280 ، رقم 8148)، وفي سنده بعض الكلام بهذا اللفظ. [↑](#footnote-ref-57)
58. ()الموطأ - رواية محمد بن الحسن - (2 / 182). [↑](#footnote-ref-58)
59. ()ينظر : البحر المحيط في أصول الفقه - (1 / 233). [↑](#footnote-ref-59)
60. ()تقويم النظر - (2 / 120) [↑](#footnote-ref-60)
61. ()تقويم النظر - (2 / 120) [↑](#footnote-ref-61)
62. ()حاشية العطار على جمع الجوامع : (1 / 127). [↑](#footnote-ref-62)
63. ()شرح الورقات في أصول الفقه - للصقعبي - (1 / 32). [↑](#footnote-ref-63)
64. ()شرح المعتمد - (1 / 76). [↑](#footnote-ref-64)
65. ()الكوكب المنير: ( 1 / 407). [↑](#footnote-ref-65)
66. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991) [↑](#footnote-ref-66)
67. ()حاشية العطار على جمع الجوامع : (1 / 127). [↑](#footnote-ref-67)
68. ()شرح مختصر الروضة : (1/349) [↑](#footnote-ref-68)
69. ()البحر المحيط في أصول الفقه - (1 / 233). [↑](#footnote-ref-69)
70. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991) [↑](#footnote-ref-70)
71. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991) [↑](#footnote-ref-71)
72. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991) [↑](#footnote-ref-72)
73. ()شرح الورقات في أصول الفقه - للصقعبي : (1/ 32). [↑](#footnote-ref-73)
74. ()التحبير شرح التحرير - (2 / 991) [↑](#footnote-ref-74)
75. ()البحر المحيط في أصول الفقه - (1 / 233). [↑](#footnote-ref-75)
76. ()البحر المحيط في أصول الفقه - (1 / 233). [↑](#footnote-ref-76)
77. ()شرح مختصر الروضة : (1/349) [↑](#footnote-ref-77)
78. ()مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل : (2 / 408). [↑](#footnote-ref-78)
79. ()مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل : (2 / 408). [↑](#footnote-ref-79)